الاختيَاراتُ النَّحْويَّةُ والصَّرْفِيَّةُ في شِعْرِ المُتَنَبِّي

سعيد محمد عبدالرب العَوَادي

مُلخَّص

وقف الباحث على جملة من الاختيارات النحويَّة والصرفيَّة التي نصَّ عليها أبو الطيِّب المتنبي فيما رواه ابنُ جِنِّي في شرحه الكبير لديوان المتنبي المُسمَّى (الفَسْر) أقدمِ شروحِ ديوان المتنبي ، و مِمَّا يُعزِّز وَثَاقَةَ هذه الآراءِ المنسوبةِ إلى المتنبي أنَّ ابنَ جني قد تلقَّاها مُشافهةً مِن الشاعر في أثناءِ قراءته الديوانَ عليه ، لذا كان المُعوَّل عليه في الشروح التي تلته ، كُلٌّ منها آخذٌ مِنه بسبب ، على أنَّ الباحث قد وقف على بعض الاختيارات النحويَّة والصرفيَّة في غير (الفسر) على نحو ما سنراه في البحث . يُزادُ عليها بعض التوجيهات النحويَّة والصرفية التي لم يَنُصَّ عليها المتنبي صراحة ، ولكن ذكرها العلماء في بعض المواضع التي أثارت إشكالاً نحويًّا أوصرفيًّا أو دلاليًّا .

وعلى الرَّغمِ مِن أنَّ المتنبي يميل في أكثرِ اختياراته إلى المذهب الكوفي فإنَّه يخالفهم في بعضِ التوجيهات لِما هو في ظاهره استعمال كوفيٌّ على نحو ماسنراه في مسألة صوغ (أفعل) التفضيل مِن الألوان .

وقد بلغت مسائل هذا البحث سبعًا وعِشرين مسألةً ، منها تِسعَ عشرةَ مسألة في الاختيارات النحويَّة ، وثمانيَ مسائل في الاختيارات الصرفيَّة .

مدخل:

أبو الطيِّب أحمد بن الحسين الجعفي المتنبي المولود سنة ثلاثٍ وثلاثمائة ، والمتوفَّى سنة أربعٍ وخمسين وثلاثمائة [1]، مِمَّن لهجَت بشعره الألسن ، واشتجرت في معانيه الآراء حتَّى قيل: ((جاء المتنبي فَمَلأ الدنيا وشَغَلَ الناسَ)) [2]، وانقسم العلماء في شعره بين مؤيِّدٍ مُغالٍ في مدحِه ، مُنبِّهٍ على محاسنه و فضلِه ، ومُعارضٍ مُبالغٍ في ذَمِّه ، مُشيرٍ إلى مساوئه ونُقصِهِ. على أنَّ بين هؤلاء وهؤلاءِ مَن تجَانَف عن المدحِ والذمِّ و رامَ في حُكْمِهِ التوسُّطَ والاعتدالَ .

ومهما يكن مِن أمرِ مادحيه وذامِّيهِ فقد تَواطَأَ جمعٌ غفير مِن العلماء على عَدِّ المتنبي مِن علماء العربيَّة، الذين لهم حظٌّ وافر في إدراك أساليبها وبيانها ومعانيها ، و مِن الذين لهم قدم راسخةٌ في معرفة نحوها وصرفها ولغتها ولهجاتها ، قال فيه ابن خِلِّكان: ((وكان من المُكثرين من نقل اللغة ، والمُطَّلِعين على غريبها وحوشيِّها، ولا يُسألُ عن شيءٍ إلا واستَشهدَ فيه بكلام العرب من النظم والنثر، حتى قيل: إن الشيخ أبا علي الفارسي، صاحبَ (الإيضاح والتكملة)، قال له يوماً: كم لنا من الجُموع على وزن (فِعْلَى) ؟ ، فقال المتنبي في الحال : (حِجْلَى ، وظِرْبَى) ، قال الشيخ أبو عليٍّ : فطالعت كتبَ اللغة ثلاثَ ليالٍ عَلِّيَ أن أجدَ لهذين الجمعين ثالثاً فلم أجد . وحسبُك مَن يقول في حقِّه أبو علي هذه المقالةَ))[3]، وقال أبو القاسم الأصفهاني : ((جملة القول في المتنبي أنَّه من حُفَاظِّ اللغةِ ، ورُواة الشعرِ))[4]، وذكر أبو البركات الأنباري أنَّ : ((المتنبي لمَّا أنشد سيفَ الدولة ... :

(وفاؤكُما كالربعِ أشجاه طاسِمُه) ، كان هناك ابن خالويه ، فقال له : يا أبا الطيِّب ، إنَّما يُقال : شجاه ، توهَّمَهُ فعلا ماضيًا ، فقال أبو الطيِّب : اسكُتْ ، فَمَا وَصَلَ الأمرُ إليك ، قلتُ : إنَّما قَصَدَ أبو الطيِّبِ بقوله (أشجاه) أكثره شَجًى لا الفعل الماضي))[5]، وابن جني – وهو مَن هو عِلمًا وفضلاً – يقول في حديثه عن محاورته المتنبي وكثرةِ مجالسته إيَّاه حين قرأ عليه الديوان : ((إنَّنا لم نكن نتجاوز شيئا من شعره وفيه نظر إلَّا ويطول القولُ فيه جداً ، حتى ينقطع فيه

* أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية – كلية التربية بشبوة – جامعة عدن.

الوقت))[6]. وإنَّا لواجدون في مسائل هذا البحث اختياراتٍ نحويَّةً وصرفيَّةً للمتنبي تمسَّك بها ، ونافحَ عنها منافحة العالم البصير ، والنحوي النحرير، وهو في غالب اختياراته إمَّا مُستَدِلٌّ بقراءات القرآن الكريم ، أو مُحتَجٌّ بالشعر العربي القديم على النحو الذي سيرد معنا إن شاء الله في مسائل هذا البحث ، على أنَّ المتنبي لم يُغفِل في بعض اختياراته المنحى الدلاليَّ الذي يميز به اختياره مِمَّا يلتبس به من معانٍ غير مرادة .

وإذا كان المتنبي قد نزع في بعض اختياراته إلى المذهب الكوفي فإنَّ اطلاعه على كلام العرب، ومشافهته الأعراب ، ثُمَّ إطالته النظرَ في المدونات اللُّغَويَةِ والنحويَّةِ ، فضلاً عن حِدَّة ذكائه ، ووفرةِ محفوظِه قد مكَّنَهُ من الاعتداد بما ذهب إليه ، وجعلته يختار ما يأنس إليه مِمَّا روته العرب ، وغَفِل عنه بعض النحويين ، مِمَّا دفع الشهابَ الخفاجيَّ إلى توثيقه في ما يرويه وما ينظمه، إذ قال : والمتنبي ((يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه))[7].

والمقصود بالاختيار في هذا البحث ما صرَّح المتنبي بالقصد إليه ، أو صرَّح بذلك ابن جنِّي أو غيره من العلماء ، أو ما اختار المتنبي استعماله من لغات العرب وأساليبها المختلفة التي تخالف ما كان شائعًا مُطَّرِدًا ولم يصرِّح به هو ، أو أحدٌ من العلماء .

وتكمن أهميَّة تناول هذا الموضوع– في نظر الباحث– في أمرين :

أوَّلهما : أنَّ غير واحدة من مسائل هذا البحث قد نصَّ فيها المتنبي على سبب اختياره للوجه الاستعمالي فيها ، مِمَّا يشير إلى علوِّ كعبه في علوم اللغة ، وتمكُّنه مِن أدواتها .

والآخر : أنَّ المتنبي كان مُعتدًّا بنفسه ، مُدِلاً بعلمه، وهو وإن جارى الكوفيين في كثير من اختياراتهم لا يركَن إلا لما يراه هو موافقًا لقول العربِ في منظومهم ومنثورهم ، لذلك كان لاينسب شيئًا مِن اختياراته إلى المذهب الكوفي أو البصري ، وإنَّما يذكر مارواه هذا العالم أو ذاك .

وقد وقف الباحث على بحثٍ موسومٍ بـ (المتنبي النحوي الكوفي) لنوال كمال حسين النقيب (العراق مجلة القادسية في الآداب والعلوم والتربية ، العددان (3–4) ، المجلد (6) 2007م) جمعت فيه الباحثة المسائل التي نحا فيها المتنبي منحى الكوفيين وزادت عليها بعضَ المسائل في غريب اللغة .

وقد استدرك الباحث عليها سبع مسائل مِمَّا نحا فيه المتنبي المنحى الكوفي هي (زيادة اللام في الأفعال المتعدية بنفسها ، صوغ (أفعل) التفضيل مِن الرباعي، صوغ (أفعل) التفضيل مِن الألوان ، تصغير التعظيم، ترخيم المُنادى الثلاثي ، ترخيم المضاف إليه في غير النداء ، دخول (الهاء) على المندوبِ وصلاً) ، فضلًا عن اختلاف هذا البحث عن سابقه في جُلِّ مسائله ، إذ هو مبنيٌّ على الاختيارات في شعر المتنبي عامَّة لا على الاختيار الكوفيِّ خاصَّة .

وقد جاءت الاختيارات في هذا البحث موزَّعةً على المسائل الآتية : أوَّلاً الاختيارات النحويَّة وفيها : (جواز الإخبار عن المبتدأ قبل تمام معناه ،ومجيء (ما) في معنى (ليس) ، وإعمال (لا) عمل (ليس) ، ودخول (لا) النافية على الفعل الماضي ، وجواز وقوع المضارع جوابًا للشرط مرفوعًا ، و دخول (الفاء) في جواب (إذا) جوازا ، ومجيء الفعلين ، (رام ، وغار) متعدِّيين ، واللام الزائدة ، و الصوغ على لغة (أكلوني البراغيث) ، ومجيء (واو) الجماعة لغير العقلاء ، وحذف (أن) الناصبة مع بقاء عملها ، وإضمار (أن) الناصبة مع إلغاء عملها ، والضمائر ، و(أفعل) التفضيل ، والنداء ، والترخيم ، وحذف همزة الاستفهام ، وترك الإعراب ، والتقاء الساكنين) ، ثانيًا الاختيارات الصرفية وفيها : (صيغ الأفعال ، والإبدال ، وترك الهمز ، والتثنية والجمع ، والتصغير،

والعدد المعدول ، وحذف التاء مِن (شائلة) ، و(ناطور) في موضع ((ناظور)) .

الاختياراتُ النحْويَّةُ والصرفيَّةُ في شعر المتنبي

أوَّلاً : الاختيارات النحويَّة :

1: الجملة الاسميَّة

1/1جواز الإخبار عن المبتدأ قبل تمام معناه

وَفَاؤكُما كالرَّبْعِ أشجَاهُ طَاسِمُهْ

بِأنْ تُسعِدا والدَّمعُ أشفاهُ ساجِمُهْ[8]

دار حديثٌ بين ابن جني والمتنبي في جواز الإخبار عن المبتدأ قبل تمام معناه ، فقد تعلَّقَ الجارُّ والمجرورُ (بأن تُسعِدا) بالمبتدأ (وفاؤكما) بعد مجيء الخبرِ (كالربع) ، والأصل ألاَّ يُخبرَ عن المبتدأِ قبل استيفاء معناه[9]. أمَّا المتنبي فقد سوَّغ قولَهُ هذا بأنه قد ((جاء في الشعر له نظائر))[10]، واستدلَّ بقول الأعشى:

لَسْنَا كَمَن حلَّتْ إيادٍ دَارَها

تَكْرِيتَ تَرقُبُ حَبَّهَا أن يُحصَدَا[11]

فـ (إيادٌ) بدلٌ مِن (مَن) ، وقد جرى الإبدال قبل أن يُذكرَ (دَارها) وهو معمول (حلَّت) ، ففصل بين المتلازمين البدلِ والمُبْدَلِ مِنه ، وأمَّا ابن جنِي فقد وجَّه بيت المتنبي والشاهد الشعري بتقدير عامل يتعلَّق به المعمول في الشاهدين ، فالجار والمجرور (بأن تسعدا) في بيت المتنبي مُتعلِّقٌ بفعل محذوف دلَّ عليه المصدر (وفاؤكما) والتقدير : وُفِيتُما بأن تُسعِدا، والمفعول به (دارها) في بيت الأعشى معمول لفعل مقدَّر دلَّ عليه الفعل المذكور (حلَّت) ، ويكون التقدير: إياد حلَّت دارَها[12].

2/1 مجيء (ما) في معنى (ليس)

فَلِمْ لا تلومُ الذي لامَهَا

ومافَصُّ خاتَمِهِ يَذبُلُ[13]

قال المتنبي : (((ما) في معنى (ليس)))[14]، وجعل ابنُ جني منه قول أبي النجم :

كالأدَمِ المَطليِّ في طِلائِهِ

صُعْدًا وماحُقواهُ في هِنَائِهِ[15]

3/1 إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة :

إذا الجودُ لم يَرْزُقْ خلاصًا مِنَ الأذى

فلا الحَمدُ مكسوبًا ولا المالُ بَاقِيَا[16]

قال ابن جني : ((شبَّه (لا) بـ (ليس) فنصب الخبر))[17]، والنحويون يشترطون لإعمال (لا) عمل (ليس) شروطًا منها أن يكون اسمُها وخبرُها نكرتين[18]، ومن شواهد هذا الاستعمال في الشعر قول النابغة الجعدي :

وحَلَّتْ سَوادَ القَلبِ لا أنَا باغِيًا

سِواهَا ولا عَن حُبِّها مُتراخِيا[19]

2: الجملة الفعليَّة :

1/2 :دخول (لا) النافية على الفعل الماضي

لا أقَمْنَا على مَكَانٍ وإن طَا

بَ ولا يُمكِنُ المكانَ الرحيلُ[20]

يَطَأنَ مِنَ الأبطَالِ مَن لا حَمَلْنَهُ

ومِنْ قِصَدِ المرَّانِ مالا يُقَوَّمُ[21]

مذهب الجمهور أنَّ (لا) النافية مُختَصَّةٌ بالدخول على الفعل المضارع ، ولا تدخل على الماضي إلا أن يتكرَّر معها الفعل ، أو أن تفيد الدعاء، قال سيبويه : ((إذا قال : فَعَلَ فإن نفيه لم يفعلْ ، وإذا قال : قد فَعَلَ فإن نفيه لمَّا يفعلْ ، وإذا قال : لقد فَعَلَ فإنَّ نفيه ما فَعَلَ ... وإذا قال : ليفعَلَنَّ فنفيه لا يفعلُ ؛ كأنه قال : واللهِ ليفعَلنَّ فَقُلتَ : والله لا يفعلُ))[22] ، وقال الزجَّاج : ((وقبيحٌ دخولها على الماضي ؛ لئلاَّ تُشبه الدُّعاءَ ، ألا ترى أنَّك لو قُلتَ : لا قام زيدٌ ، جَرَتْ كأنَّكَ دعوتَ عليه))[23].

وأشكل دخول (لا) النافية على الفعل الماضي من غير تكرار في بعض الشواهد منها قوله تعالى : ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ [سورة البلد: 11] ، وفي قول الراجز :

إن تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا

وأيُّ عَبدٍ لَكَ لا ألَمَّا[24]

فذهب النحويون في توجيه الآية مذاهب[25] ، فقيل : إنَّ (لا) متكررة في المعنى ، و إنَّ آخر الكلام قد قام مقام التكرير ، فقوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [سورة البلد : 17] ، قائم مقام التكرير ؛ كأنَّه قال : فلا اقتحم العقبة ولا آمن ، وقيل :إنَّ (لا) بمعنى (لم) فلا تحتاج إلى تكرير ، إذ التقدير : فلم يقتحم العقبة ، وقيل :إنَّها على تقدير الاستفهام ، أي: أفلا اقتحم العقبة ، أو على تقدير التحضيض ، نحو: هلاَّ اقتحم العقبة ، ونُقِل عن أبي علي الفارسي أنَّ تكرار (لا) غير لازم[26] ، قال الآلوسي : ((والمتيقَّن عندي أكثريَّة التكرُّر وأمَّا وجوبه فليس بمتيقَّن والله أعلم))[27] . وهو ما اختاره المتنبي إذ أدخل (لا) النافية على الفعلين الماضيين (أقمنا) في البيت الأول ، (وحملنه) في البيت الثاني الذي صُدِّرت به هذه المسألة من غير تكرار ، قال ابن جني : أراد لم يقم ، ولم يحملنه[28] ، وجعل منه قول الأعشى:

أيُّ نارِ الحربِ لا أوقَدَهَا

حَطَبًا جَزلًا فأورى وقَدَحْ[29]

2/2 : جواز وقوع المضارع جوابا للشرط مرفوعا

ومَن يَجعَلِ الضِرغامَ للصيدِ بازَهُ

يُصيِّرْهُ الضِرغامُ في ما تصيَّدا[30]

قال ابن جني : ((قلت وقت القراءة : لِمَ جعلت (مَن) شرطاً صريحًا، وهلا جعلتها بمنزلة (الذي) وضمَّنتَ الصلةَ معنى الشرط حتى لا ترتكبَ الضرورةَ ...، قال: هذا يرجعُ إلى معنى الشرطِ، والجزاءِ ، وأنا جئتُ بلفظِ الشرط صريحًا ؛ لأنه أبلغ وأوكد، وأردتُ الفاءَ في (يصيره) وحذفتُها))[31] ، ونِيَّةُ حذف (الفاء) هي التي فسَّرت ارتفاعَ الفعلِ المضارع الواقع جوابًا للشرط ، إذ كان الوجهُ فيه الجزمَ، ولو أراد المتنبي الاسمَ الموصولَ لرفع فعل الشرط (يجعل) ، فينفك بذلك الارتباط والتعليق بين الجملتين ، وهو ما لا يريدُه .

3/2 : دخول (الفاء) في جواب (إذا) جوازًا

إذا دَاءٌ هَفَا بُقْرَاطُ عَنهُ

فَلَمْ يُعرَفْ لِصَاحِبِهِ ضَرِيبُ[32]

قال ابن جني : ((جوابُ (إذا) فلم يُوجَد لصاحبه شبيه ، كذا قال لي [يريد المتنبي] وقتَ القراءةِ عليه ... واستعمل (لم) في موضع (ليس) بمضارعتها إيَّاها في النفي))[33] .

4/2 : تَعدِيَةُ الفعل بنفسه

وكُلَّما نَطَحَت تَحتَ العَجَاجِ بِهِ

أُسْدُ الكَتَائبِ رَامَتْهُ وَلَمْ يَرِمِ[34]

فقد مَلَّ ضَوْءُ الصُبْحِ مِمَّا تُغِيرُهُ

ومَلَّ سَوادُ الليلِ مِمَّا تُزَاحِمُهْ[35]

قال ابن جني في البيت الأول : ((رامته أي : زالت عنه ولَم يَزِل هُو ، وأراد رَامَتْ عنه ، فحذفَ حرفَ الجرِّ)) [36] ، وجعل مِن المُعدَّى بحرف الجرِّ قول الأعشى :

أَبَانَا فَلا رِمْتَ مِن عِندِنا

فَإنَّا بِخَيرٍ إذا لَم تَرِمْ [37]

وجعل مِن مجيئه مُعدَّى بنفسه قول أبي نواس :

فَمَا رِمتُهُ حتَّى أتى دُونَ مَا حَوت

يَمِينيَ حتَّى رِيطَتي وحِذَائي[38]

وقول ابن جني يوحي بأنَّ الأصل هو مجيء الفعل(رام) متعدِّيًا بحرف الجرِّ ، وأنَّ ماجاء مِنه متعدِّيًا بنفسه أنَّما جاء على غير الأصل،لكنَّ مُعجمات اللغة تورِد استعمالين للفعل (رام) متعدِّيًا بنفسه تارةً، وبحرف الجرِّ تارةً أخرى ، قال ابن منظور : ((ما رِمتُ المكانَ ، وَمَارِمتُ مِنهُ))[39]، ومِن شواهده مُتَعَدِّيًا بنفسه قولُ عمرِو بنِ أحمرَ الباهلي :

فَألقَى التَّهامِي مِنهُما بِلَطَاتِهِ

وأحلَطَ هذا لا أرِيمُ مَكَانِيا[40]

وفي بيت المتنبي الثاني يقول ابن جني : ((أراد : تغير فيه فحذف حرف الظرف ، وأوصل الفعل بنفسه اختصارًا))[41] ، على حدِّ قول العرب في ما رواه أبو عمرو بن العلاء : ((مَكَثتُ ثلاثًا لاأذوقُهُنَّ طَعَامًا ولاشَرَابًا))[42] ، أي : لا أذوق فِيهِنَّ .

5/2 : (اللاَّمُ) الزائدة

نَحنُ مَن ضَايقَ الزمانُ له فيـ

كَ وخانتْهُ قُربَكَ الأيَّامُ [43]

مِمَّا يذكره النحويون من معاني لـ (اللام) معنى التقويةِ[44] ، و يُجاءُ بها في المواضع التي يحتاج فيها العاملُ إلى تقوية ؛ إمَّا لتأخُّرِه عن معموله كما في قوله تعالى: ﴿ هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [سورة الأعراف :154] ،وإمَّا لكونه فرعًا في العمل نحو قوله تعالى :﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾ [سورة البقرة :91] ، لكنَّ بيت المتنبي لم يتقدم فيه المعمول على عامله على نحو ما عليه الحال في الآية الكريمة الأولى ، ولم يكن العامل فرعا كما هو حال الآية الكريمة الأخرى فكان المحمل الذي حمل عليه المتنبي مجيءَ اللام في (له) في بيته المذكور في صدر هذه المسألة هو الزيادة ، إذ قال : ((أردتُ (ضايقهُ) فزدتُ اللامَ))[45] ، وأيَّده ابنُ جني فيما ذهب إليه[46]، واستدلَّ له بقوله تعالى : ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[سورة يوسف:43] ، وبقول ابن ميادة :

وَمَلَكتَ مابين العِراقِ ويَثْرِبٍ

مُلْكًا أجَارَ لمسُلمٍ و مُعاهِدِ [47]

ولعلَّ الشاهد الثاني الذي ذكره ابن جني أمثلُ للاستشهاد به على زيادة اللام بين الفعل والمفعول ؛ إذ تقدَّم الفعل على المفعول على نحو ما فعل المتنبي، وليس هذا هو حال الآية الكريمة التي تقدَّم فيها المعمول على عامله . وأحسب أنَّ المتنبي كان يتابعُ فيما ذهب إليه من زيادة اللام مذهب الكوفيين ، إذ نقل الكسائي قول بعض العرب: (نقدتُ لها مئةَ درهمٍ) ، أي : نقدتها[48]، قال ابن منظور : ((وتزيد العربُ اللامَ مع الفعل الواقع في الاسم المنصوبِ ، فتقول : سَمِعَ له ، وشكَرَ له ، ونَصَحَ له ؛ أَي : سَمِعَهُ وشَكَرَهُ ونَصَحَهُ))[49] .

2/ 6 : الصوغ على لغة (أكلوني البراغيث)

العارِفِينَ بِها كَما عَرَفَتْهُمُ

والرَّاكِبِينَ جُدودُهُمْ أُمَّاتِهَا[50]

لا يَسْتَحي أحَدٌ يُقَالُ لَهُ

نَصَلُوكَ آلُ بُوَيْهِ أوْ فَصَلُوا[51]

ورَمَى ومَا رَمَتَا يَدَاهُ فَصَابَني

سَهْمٌ يُعذِّبُ والسِّهامُ تُرِيْحُ[52]

نَفْدِيكَ مِن سَيْلٍ إذا سُئِلَ النَّدَى

هَوْلٍ إذا اخْتَلَطَا دَمٌ ومَسِيحُ[53]

تميل العربية في أكثر استعمالاتها إلى تجريد الفعل من ضمائر التثنية والجمع ونون النسوة إذا أُسنِدَ إلى فاعل ظاهر، نحو : قام الرجلان ، وقام الرجال ، وقامت النساء[54]، غير أنَّ هذا الاستعمال لا يُمثِّلُ صورة مفردة لهذا الإسناد ،إذ حفظت لنا العربية في بعض لهجاتها مجيء الفعل المسند إلى الظاهر غير مُجرَّدٍ من ضمائر التثنية أو الجمع أو نون النسوة ، قال ابن يعيش : ((هي لغة فاشية لبعض العرب ، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم ، وعليه جاء قولهم : أكلوني البراغيث))[55] ، و هي لغة نُسِبَتْ إلى طَيِّئٍ، وأزد شنوءة ، و بلحارث[56] ، ومِن شواهد هذه اللغة قول عبيدالله بن قيس الرقيات :

تَولَّى قِتَالَ المارِقِيْنَ بِنَفْسِهِ

وَقَد أسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيْمُ [57]

وقول الفرزدق :

ولَكِنْ دِيافيٌّ أبُوهُ وأمُّهُ

بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أقَارِبُهْ[58]

وقد جاءت أبيات المتنبي الأربعة التي صُدِّرت بها هذه المسألة على لغة (أكلوني البراغيث) قال ابن جني في البيت الأول : ((كان الوجهَ أن يقولَ : والراكب جدودهم أماتها ... كما تقول مررت بالقومِ القائمِ أخوهم ، إلا أنَّ هذا الذي قاله جائز على قولِ مَن قال : ذهبوا إخوتُكَ ... وحكى سيبويه : (أكلوني البراغيث) ، وله نظائر كثيرة في كلام العرب))[59].

وعلى الاختيار السابق جرت الأبيات الثلاثة الأخرى ، إذ قال في البيت الثاني : نضلوك آلُ بويه ، والوجه : نضَلَكَ آلُ بويه ، وفي البيت الثالث : ومارمتَا يداهُ ، والوجهُ : ومارمَت يداهُ ، والبيت الرابع : إذا اختلطا دمٌ ومسيحُ ، والوجه: إذا اختلطَ دمٌ .

7/2 : مجيء (واو) الجماعة لغير العقلاء

حَالَفَتْهُ صُدُورُهَا والعَوَالي

لَتَخُوضُنَّ دُونَهُ الأَهْوَالا [60]

قَصَدْنَا لَهُ قَصْدَ الحبيبِ لِقاؤهُ

إلينا وقُلنَا للسُّيُوفِ هَلُمُّنَا[61]

الأصل في (واو) الجماعة أن تعود على جماعة العقلاء، فإن كان العائدُ عليه غيرَ عاقل جيء بضمير المؤنَّث [62]،على نحو ما في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ * فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [سورة المدثر : 50،51]على أنَّ العربية حفظت لنا شواهد جاء ت فيها (واو) الجماعة عائدة على غير العقلاء ، على نحو ما في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾ [سورة النمل :18] ، وفي قوله تعالى : ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [سورة يس :40]، وقد عُلِّل هذا العدولُ عن الاستعمال المطرد بإنزال غير العاقل منزلة العاقل ؛ لصدور أفعال العقلاء عنها كالمخاطبة في الآية الأولى، والطاعة في الآية الثانية[63].

وبهذا التعليل الذي ذُكِر في توجيه الآيتين الكريمتين عَلَّلَ المتنبي استعماله (واو) الجماعة في (لَتَخُوضُنَّ) عائدةً على (صدورها ، والعوالي) في بيت الأوَّل ، وفي (هَلُمُّنَا) عائدةً على (السيوف) في البيت الثاني وهما البيتان اللذان صُدِّرت بهما هذه المسألة ، قال ابن جني: ((طال بيني و بينه الخطبُ في قولهِ (لتَخوضُنَّ) ، فقال : هو مثلُ قولي : (وقُلنَا للسيوفِ هَلمُّنا) بضمِّ الميم ، فذهب إلى أنَّه لمَّا وصفَها بالمحالفة جرت مجرى مَن يعقِل)) [64].

8/2:حذف (أن) الناصبة مع بقاء عملها

بَيضَاءُ يَمنَعُها تَكَلُّمَ دَلُّهَا

تِيْهًا ويَمنَعُهَا الحياءُ تَمِيسَا [65]

تَوقَّهُ فإذا ما شِئتَ تَبلُوَهُ

فَكُنْ مُعادِيَهُ أو كُن لَهُ نَشَبَا[66]

وقَبْلَ يَرى مِن جُودِه مَا رَأيتَهُ

وَيسمَعُ[67] فيه مَا سَمِعتَ مِنَ العَذْلِ[68]

اختلف النحويون في جوازِ عمل (أن) الناصبةِ في الفعل المضارعِ بعد حذفها مِن غير عِوَضٍ[69] ، فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون مستدِّلين بقراءة مَن قرأ [70] قوله تعالى :﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [سورة الزمر:64] ، بنصب (أعبد) على تقدير (أن أعبدَ) ، وبقول طرفة :

ألا أيُّهَذَا الزاجِرِي أحضُرَ الوَغَى

وأنْ اشهدَ اللذاتِ هَل أنتَ مُخلِدِي[71]

وعلى الاختيار الكوفي جاءت أبيات المتنبي المذكورة في صدر هذه المسألة ، إذ نصب الفعلين المضارعين (تَكلَّم) ، و (تميس) في البيت الأول بـ (أن) المضمرة والتقدير:(أن تكلَّم) على حذف إحدى التاءين، و(أن تميس) [72]، ومِثلُه البيت الثاني ، إذ جاء فيه الفعل المضارع (تبلوه) منصوبًا على تقدير (أن) قبل الفعل المذكور ، والبيت الثالث وجَّهه ابن جنِّي على حذف (أن) قبل (يرى) ، قال : ((أي : قبل أن يرى، فحذف (أن) وبَقِيَ عَمَلُها)) [73]، وتوجيه ابن جنِّي هذا ينسجم مع رواية نصب (يسمعَ) في الشطر الثاني من البيت، إذ تشي بأنَّ الفعل (يرى) في الشطر الأوَّل منصوب

أيضًا وإن لم تظهر علامة النصب ؛ أمَّا رواية الرفع في (يسمعُ) فنصب (يرى) معها غير متحقِّقٍ ؛ لإمكان إبطال عمل (أن) بعد إضمارها، على نحو ما سيرد معنا في المسألة الآتية .

9/2: إضمار (أنْ) وإلغاء عملها

يَا حَادِيَي عِيرِهَا وأحْسَبُني
أُوجَدُ مَيْتًا قُبَيلَ أَفْقِدُهَا [74]

يَدرِي بِمَا بِكَ قَبلَ تُظهِرُهُ لَهُ
مِن ذِهْنِهِ ويُجيبُ قَبْلَ تُسَائِلُ [75]

ونُفُوسٌ إذا انبَرَتْ لِقِتَالٍ
نَفِدَتْ قَبلَ يَنفَدُ الإقْدَامُ[76]

وَتَوقَّدَتْ أنفَاسُنَا حتَّى لَقَدْ
أشفَقْتُ تَحتَرِقُ العَوَاذِلُ بَينَنَا [77]

فما جَلَسَتْ حَتَّى انثَنَتْ تُوسِعُ الخُطَا
كَفاطِمَةٍ عَن دَرِّهَا قَبْلَ تُرضِعُ [78]

أضمر المتنبي (أن) وأبطل عملَها قبل الأفعال المضارعة : (أفقدها ، وتسائل ، و ينفد ، وتحترق ، وترضع) في الأبيات الخمسة المذكورة آنفًا والسياق يدلُّ عليها ، وإضمار (أن) وإلغاء عملها سائغ [79] ، قال الأخفش في قوله تعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ [سورة الروم :24] : ((فلم يذكر فيها (أن) ؛ لأنَّ هذا يدل على المعنى)) [80]؛ ومِن شواهده في الحديث الشريف قوله ﷺ : ((**لا يَحِلُّ لامْرَأةٍ تُؤْمِنُ بِاللهِ واليومِ الآخِرِ تُحِدُّ على مَيِّتٍ فَوقَ ثَلاثٍ**)) [81]، أي : أن تُحِدَّ ، ومن شواهده في الشعر قول جرير :

نَفَاكَ الأغَرُّ بنُ عَبدِ العَزِيزِ
وحَقُّك تُنفَى مِنَ المَسجِدِ [82]

أي : أن تُنفَى .

ومِن شواهد هذا الاستعمال في النثر ما نقله ابن منظور عن اللحياني والكسائي والأصمعي: ((مَا قعَدتُ عِندَهُ إلاَّ رَيثَ أعقِدُ شَسْعِي))[83] ، قال ابن منظور معلِّقًا : ((وهي لغة فاشية في الحجاز ، يقولون : يريد يفعلُ ، أي : أن يفعل))[84].

3: **الضمائر**

1/3 : عَودُ الضميرِ على متأخِرٍ:

أُعِيذُهَا نَظَرَاتٍ مِنْكَ صَادِقَةً
أنْ تَحْسِبَ الشحْمَ فِي مَنْ شَحْمُهُ وَرَمُ [85]

قال ابن جني : ((سألتُهُ فقلتُ : (الهاءُ) في (أُعيذُها) على أيِّ شيءٍ تعودُ ؟ فقال : على (النظرات) ، و هذا قد أجاز مِثلَه أبو الحسن الأخفش؛ لأنَّه أجاز في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [سورة الحج :46] أن تكون (الهاء) في (فإنَّها) عائدةً على (الأبصار)))[86]، ومذهب جمهور النحويين في توجيه الآية هو الإضمار على شريطة التفسير ، قال سيبويه : ((ومما يُضمَرُ ؛لأنَّه يُفسِّرُهُ ما بعدَه ولا يكون فى موضِعِه مُظهَرٌ قولُ العرب : إنَّهُ كرِامٌ قومُكَ ، وإنه ذاهبة أمَتك، فالهاء إضمارُ الحديث الذى ذكرتَ بعد الهاءِ)) [87] .

2/3 : وضع الضمير المتصل في موضع الضمير المنفصل

لَمْ تَرَ مَن نادَمتَ إلاَّ كَا
لا لِسُوَى وُدِّكَ لي ذَاكَا [88]

لَيسَ إلاَّ كَ يَاعَلِيٌّ هُمَامُ
سَيفُهُ دُونَ عِرضِهِ مَسلُولُ [89]

المُطَّرِدُ في الضمير الواقعِ بعد (إلاَّ) أن يكون مُنفصلاً، من ذلك قوله تعالى : ﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾[سورة الإسراء ، من الآية 67] فإن وقع بعد (إلاَّ) ضميرٌ مُتَّصِلٌ حُمِل على الضرورة، أو الشذوذ الذي لا يُقاسُ عليه [90]، لكنَّ المتنبي أورد بيتيه على ما عدَّه النحويون شاذًّا ، فجاء بالضمير المتصل (الكاف) في موضع الضمير المنفصل (إيَّاكَ) في البيت الأوَّل ، وبالضمير المتصل (الكاف) في موضع الضمير المنفصل (إيَّاك) في البيت الآخر ،

قال الجرجاني بعد أن أورد بيتي المتنبي المذكورين في صدر هذه المسألة : ((وقد روى الفرّاء بيتاً عن العرب احتجَّ به أبو الطيب واحتذى عليه :

فما نُبالي إذا ما كُنتِ جَارتَنا

ألاّ يجاوِرَنا إلاّكِ دَيَّارُ[91]

وأنا أرى أنْ لا يُطالبَ الشاعرُ بأكثرَ من إسنادِ قولِه إلى شِعْرٍ عَربيٍّ مَنقولٍ عَن ثِقَةٍ ، ونَاهيكَ بالفَرّاءِ))[92]، أمَّا ابن جنّي فقد شذَّذ هذا الاستعمال في موضع ، وعدَّه من باب غلبة الفروع على الأصول في موضع آخر[93].

4: (أفعل) التفضيل)

1/4: صوغ (أفعل) التفضيل مِن الرباعي

أَقلُّ بَلاءً بِالرَّزَايَا مِنَ القَنَا

وأقدَمُ بين الجَحفَلَينِ مِنَ النَّبْلِ[94]

وأغرَبُ مِن عَنقَاءَ في الطيرِ شَكلُهُ

وأعْوَزُ مِن مُسترفِدٍ مِنهُ يُحْرَمُ[95]

شِيَمُ اللَّيالي أن تُشَكِّكَ ناقتي

صَدري بها أفْضَى أمِ البَيْدَاءُ[96]

أشكل مجيء أفعل التفضيل من الفعل غير الثلاثي (أقدم) في بيت المتنبي الأول المذكور في صدر هذه المسألة ، إذ القياسُ أن يقول : أشدُّ إقدامًا على ما تقتضيه الأصولُ المقرَّرةُ في هذا الباب[97] ، وفي ذلك يقول ابن جني : ((قلتُ له : لِمَ قُلتَ (أقدَمُ) ، وإنَّما كان ينبغي أن تقولَ : أشدُّ إقدامًا ، و لأنَّه مأخوذٌ مِن : أقدَمَ يُقدِمُ ، فقال : إنَّما أخذتُهُ مِن قَدِمَ يَقدِمُ))[98]، ثُمَّ يعلِّق ابن جني على كلام المتنبي بقوله : إنَّ المتنبي قد أراد أصل مصدر الرباعي (الإقدام) و هو مصدر الثلاثي (القدوم) ؛ لأنَّ معنى (الإقدام) : الدنوُّ من الأمر ، وهو المعنى عينه في (القدوم)[99]. ويذكر لذلك شواهد منها قول ذي الرُّمَّة :

وَمَا شَنَّتَا خَرْقَاءَ وَاهِيَةِ الكُلَى

سَقَى بِهِمَا سَاقٍ و لَمْ يَتَبَلَّلا

بِأضْيَعَ مِن عَيْنَيْكَ لِلدَّمْعِ كُلَّمَا

تَوَهَّمْتَ رَبْعًا أو تَذَكَّرْتَ مَنْزِلاَ[100]

فالقياسُ في (أضيع) : أشدُّ إضاعةً ؛ لأنَّه من الرباعي (أضاع) ، ويعلِّل ابن جني مجيء التفضيل من الرباعي هنا بأنَّهم لمـَّا نطقوا بالثلاثي (ضاع– يضيع) سَهُل قياس الرباعي عليه[101]. قلتُ : ومنه قول عمر ﷺ : ((**فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أضْيَعُ**))[102].

ويمكن القول بعدما ما فرط من حديث إنَّ سيبويه قد أجاز مجيء التفضيل من غير الثلاثي ؛ إذ قال : ((وبِناؤه أبدًا من : فَعَلَ ، وفَعِلَ ، وفَعُلَ ، وأفعَلَ))[103]، قال ابن يعيش : ((وإنَّما ساغ ذاك في (أفعَل) عند سيبويه دونَ غيرِه من الأبنيةِ المزيدِ فيها ؛ لأنَّ (أفعل) أمرُه ظاهرٌ ، فلولا ظهورُ المعنى ، وأمْنُ اللَّبْسِ لَمَا ساغ التَّعجُّبُ منه ، وأمَّا غيرُه من الأفعالِ المزيدِ فيها مِن نحوِ : اقتَطَعَ ، وانقَطَعَ ، واستَقطَعَ فلو تعجَّبنا منها بشيءٍ بحذفِ الزيادةِ لم يُعلمْ أيُّ المعاني نُريدُ)) [104]. وقد تكرر هذا الاستعمال عند المتنبي ، في البيت الثاني مِن الأبيات التي وردت في صدر هذه المسالة ، فجاء أفعل التفضيل (أعَوَزُ) من الفعل الرباعي (أعْوَزَ) ، وكان القياسُ (أشدُّ إعوازًا) ، فحمله ابن جني على حذف الزيادة [105]. ولعلَّ المتنبي قد صاغ (أفعل) التفضيل مِن الثلاثي (عاز) لا الرباعي (أعوز) ، وهاتان الصيغتان ذكرهما ابن سيده ونقلهما عنه ابن منظور[106] ، وهو المحمل عينه الذي حمل به المتنبي (أقدم) في بيته الذي صُدِّرت به هذه المسألة . ومِثْلُهُ البيت الثالث مِن أبيات هذه المسألة ، قال ابن جني : قال (أفضى) وأراد (أشدُّ إفضاءً) [107]. قُلتُ : لعلَّ المتنبي أجرى أفعل التفضيل (أفْضَى) على الفعل الثلاثي (فَضَا) لا على الفعل الرباعي(أفَضَى) جاء في لسان العرب : ((الفَضاءُ : المكانُ الواسعُ مِنَ الأَرضِ ، والفعل : فَضَا يَفْضُو فُضُوًّا فهو فَاضٍ ... وقد فَضا المكانُ وأَفْضَى إذا اتَّسَعَ))[108].

2/4: صوغُ (أفعل) التفضيل من الألوان

ابْعَدْ بَعِدْتَ بَيَاضًا لا بَيَاضَ لَهُ

لأَنْتَ أَسْوَدُ في عَيني مِنَ الظُّلَمِ[109]

للنحويين في صوغ (أفعل) التفضيل مِمَّا دلَّ على لونٍ قولان[110]: أوَّلُهما : قول البصريين، ويقضي بعدم جواز مجيء (أفعل) التفضيل مِمَّا دلَّ على لونٍ، وعِلَّتهم في ذلك أمران : الأوَّل : أنَّ الألوانَ مستقرَّةٌ في الإنسان فلا تكاد تزول ، فهي أشبه شيءٍ بما استقرَّ فيه من عيوب ، لذلك لا تحتملُ المفاضلةَ ، والآخر : أنَّ أفعالها غير ثلاثيَّة نحو : احمرَّ ، واخضرَّ ، واسودَّ ، وابيضَّ ، والأصل أن يُصاغَ (أفعل) التفضيل من الثلاثي ، وثانيهما : قول الكوفيِّين ، ويقضي بجواز التفضيل من السواد والبياض خاصَّة ؛ لأنَّهما أصل الألوان ، ومِمَّا استدلَ به الكوفيون قولُ طرَفَةَ :

إذَا الرِّجَالُ شَتَوا واشتَدَّ أَكْلُهُمُ

فَأَنْتَ أبيَضُهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ [111]

وقد يبدو أنَّ بيت المتنبي المذكور في صدر هذه المسألة قد جاء على الاختيار الكوفي إذ صِيغَ أفعل التفضيل (أسود) من الألوان ، لكنَّ المتنبي أورد توجيهًا آخر له ، قال ابن القطَّاع : ((سُئلَ أبو الطيِّب عن هذا البيت فقال : أردتُ : لأنتَ أسودُ في عيني ، وتمَّ الكلامُ ، ثمَّ بيَّنَ فقال : مِن الظُّلَمِ ... وقولي : من الظلمِ في موضع حال ، أي : مُظلِمًا))[112].

5 : النداء

1/5 : حذف أداة النداء من المُنادى النكرة واسم الإشارة

رِدِي حِيَاضَ الرَّدَى حَوباءُ واتَّرِكي

حِيَاضَ خَوفِ الرَّدَى للشَّاءِ والنَّعَمِ [113]

هَذي بَرَزتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسَا

ثُمَّ انصَرَفْتِ وَما شَفَيتِ نَسِيسَا [114]

قال سيبويه : ((ولا يحسُنُ أن تقولَ : هذا ، ولا : رَجُلُ ، وأنت تُريد : يا هذا ، ويا رجُلُ ... وقد يجوز حَذفُ النكرة في الشعر ... وقالَ في مَثَلٍ : افتَدِ مخنُوقُ ، وأصبِحْ لَيْلُ ، وأطرِقْ كَرَا ، وليس هذا بِكَثيرٍ ولا بِقَويٍّ))[115]،وتابعه في ما ذهب إليه جمهور النحويين[116] ، وخالفَ الكوفيون البصريين في هذه المسألة ، فَحَذْفُ أداةِ النداء من المنادى النكرة واسمِ الإشارة عندهم جائزٌ مُطَّرِدٌ[117] . ومِمَّا يُذكر من شواهد هذه المسألة في حذف أداة النداء من المنادى النكرة ما جاء في الحديث الشريف من قول موسى عليه السلام: **((ثَوبِي حَجَرُ))**[118]، أي: ياحجرُ، وقول رؤبة:

عَاذِلَ قَد أُولِعْتِ بالتَّرْقِيْشِ[119]

أي : يا عَاذِلَةُ . ومن شواهد حذف أداة النداء مع اسم الإشارة ما جاء في الحديث الشريف : ((**فَقَالَ لَهُ الذِّئْبُ :هَذَا اسْتَنَقَذْتَهَا مِنِّي ، فَمَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبُعِ ، يَوْمَ لا رَاعِيَ لهَا غَيْرِي ؟**))[120] ، أي : يا هذا ، ومِمَّا جاء منه في الشعر قول ذي الرُّمَّةِ :

إذَا هَمَلَت عَينِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي

بِمِثْلِكِ هَذا لَوعَةٌ وغَرَامُ [121]

أي : يا هذا .

وقد جاء بيتا المتنبي اللذَان صُدِّرت بهما هذه المسألة على ما عدَّهُ الجمهور ضرورة ، فحُذِفت أداةُ النداء من المنادى النكرة (حوباء) ، وحُذِفت أداةُ النداء من المنادى اسم الإشارة في البيت الثاني (هذي) في أظهر الأقوال[122] ، قال ابن جني في البيتين : ((وكان [أي المتنبي] يُنشِدُهُ (حوباءُ) أي : ياحوباءُ وهي النفسُ ، وحَذَفَ حرفَ النداءِ لضرورة الشعر، وقد ذكرنا هذا في قوله : هَذي برزتِ لنا فَهِجْتِ رَسيسَا ...))[123] ، ولعلَّ المتنبي قد تابع في اختياره هذا الكوفيين الذين يجيزون حذف أداة النداء من المنادى النكرة واسم الإشارة في السعة والاختيار على نحو ما مرَّ بنا آنِفًا .

5/ 2: دخول (الهاء)على المندوب وصلاً :

واحَرَّ قَلبَاهُ مِمَّن قَلبُهُ شَبِمُ

ومَن بِجسمي وحَالي عِندَهُ سَقَمُ [124]

لا يجيز البصريون دخول (هاء) السكتِ على المندوب وصلاً ، وحُجَّتُهُم في ذلك أنَ هاء السكتِ يؤتَى بها عند الوقف لإظهار (ألف) الندبه ، ولا مُسوِّغ للإتيان بها في حالة الوصل[125]، ونُقِل عن أبي زيد ، والكوفيين إجازتهم دخول هاء السكت على المندوب وصلاً [126]، ويستدلُّون لذلك بما رواه الفراء عن بعض بني أسد :

يَا ربِّ يارِبَّاهِ إيَّاكَ أسَلْ

عَفراءَ يا ربَّاهِ مِن قَبلِ الأَجَلْ[127]

وبقول الآخر :

يَا مَرحَباهِ بِحِمَارٍ نَاجِيَهْ

إذَا أتى قَرَّبتُهُ للسَّانِيَهْ[128]

وقد اقتفى المتنبي أثر أبي زيدٍ و الكوفيين ، فأدخل (هاء) السكتِ على المندوب وصلًا في قوله (واحرَّ قلباه) ، فقيل إنَّه أجرى الوصل مُجرى الوقفِ، فشبَّه (هاء) السكتِ بهاء الضمير[129]، قال الزمخشري في هذا الاستعمال : و((لا مُعرَّجَ عليه للقياس ، واستعمال الفصحاء))[130] ، قال الجرجاني بعد أن أورد مقولة مَن لَحَّن المتنبي في هذا الاستعمال : و ((ليس على الشاعر عيبٌ في اتِّبَاعِ اللفظةِ النادرةِ إذا رَواها الثِّقَاتُ، ومتى وُجِدَت الروايةُ عن ثِقَةٍ لم يُحظَر على الشاعرِ قبولُها، والعملُ بها لأجلِ اختلافِ النحويين))[131].

3/5 : ترخيم المُنَادَى الثلاثي

أَجِدَّكَ مَا تَنفَكُّ عَانٍ تَفُكُّهُ

عُمَ بنَ سُليمَانٍ ومَا لا تُقسِّمُ[132]

قال ابن جنِّي : ((و (عُمَ) ترخيم عُمَر ، وهذا عِندنا لَحنٌ ، وقد أجازهُ الكوفيون ؛ لأنَّ الترخيمَ إنَّما هو بتُّ ما فوقَ الثلاثة منها تخفيفًا ، فإذا كان الاسمُ ثُلاثيًّا فهو على أقلِّ الأُصول عددًا ، فترخيمه حينئذٍ إجحافٌ به))[133].

4/5 : ترخيم المضاف إليه

مَهْلاً ألا لِلَّهِ مَا صَنَعَ القَنَا

في عَمرِو حَابِ وضَبَّةَ الأغنَامِ[134]

يجيز الكوفيون ترخيم المضاف إليه في النداء وفي غير النداء ، ويذكرون لذلك شواهد[135] منها في النداء قول زهير:

خُذُوا حَظَّكُم يا آلَ عِكرِمَ واذكُروا

أواصِرَنا والرِّحْمُ بالغَيبِ تُذكَرُ[136]

أراد : ياآل عِكْرِمَةَ ، وفي غير النداء قول الشاعر :

إنَّ ابْنَ حَارِثَ إنْ أَشْتَقْ لرؤيتِهِ

أو أمتدِحْهُ فإنَّ النَّاسَ قد عَلِمُوا [137]

أراد : ابن حارِثَةَ .

ولا يجيز البصريون ترخيم المضاف إليه ، ويعدُّون ما جاء منه في الشعر ضرورة [138].

وقد مضى المتنبي على سَنَنِ الكوفيين فرخَّم المضافَ إليه في غير النداء قال الواحدي : ((أراد : عمرو بن حابس ، فرخَّم المضاف إليه ، وذلك غير جائز لأن الترخيم حذف يلحق أواخر الأسماء في النداء تخفيفًا ، والكوفيون يجيزونه في غير النداء))[139].

6 : حذف همزة الاستفهام

لِلَّهِ قَلبُكَ ما تَخَافُ مِنَ الرَّدَى

وَتَخَافُ أنْ يَدنُو إليكَ العَارُ [140]

أَحيَا وأيسَرُ مَا لاقَيتُ ما قَتَلا

والبَينُ جَارَ على ضَعفِي و مَا عَدَلا [141]

قال ابن جني في البيت الأول : ((أرادَ حرف الاستفهامِ فحَذَفَهُ ، ومعناهُ : أمَا تَخافُ ؟))[142]، و قال ابن هشام في البيت الثاني: (((أحيا) فعلٌ مضارع والأصل : أأحيا ، فحُذِفت همزةُ الاستفهامِ ، والواوُ للحال، والمعنى: التعجبُ من حياته ، يقولُ: كيف أحيا وأقلُّ شيءٍ قاسيتُه قد قتلَ غيري؟)) [143].

وقد خصَّ طائفة من النحويين حذف همزة الاستفهام بالشعر، بِشَرْطِ أن يقع في الكلام ما يدلُّ عليها [144]، وجعلوا منها ما وقعت فيه همزة الاستفهام قبل (أم) المتصلة على نحو ما في قول عمر بن أبي ربيعة :

لَعَمْرُكَ مَا أدْرِي وإن كُنْتُ داريًا

بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بِثَمَانِ[145]

والتقدير : أَبِسَبْعٍ ... .

وأجاز الأخفشُ حذفَ همزة الاستفهام في السَّعَةِ والاختِيارِ[146] ، أ جاءت بعدها (أم) المتصلة أم لم تجِئْ إن دلَّ السياقُ عليها ، وحمل على هذا الوجه قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [سورة الشعراء :22] ، والتقدير : أَ وَ تِلك نعمةٌ . ولعلَّ المتنبي قد نزع في بيتيه المذكورين في صدر المسألة منزعَ الأخفش في إجازته حذف همزة الاستفهام في السعة والاختيار إن دلَّ السياق عليها، أمَّا حذف همزة الاستفهام قبل (أم) المتصلة فقد ورد عند المتنبي في قوله :

شَدِيدُ الحُنزُوانةِ لا يُبالي

أصَابَ إذا تَمَرَّ أم أُصِيبَا[147]

أي : أأصابَ ، وقوله :

شِيَمُ اللَّيالي أن تُشَكِّكَ ناقَتي

صَدري بها أفْضَى أمِ البَيْدَاءُ ؟ [148]

أي : أصدري ، وقوله :

لِجِنِّيَّةٍ أم غَادَةٍ رُفِعَ السَّجْفُ ؟

لِوَحْشِيَّةٍ ؟ لا مَا لِوَحْشِيَّةٍ شَنْفُ[149]

أي : أَ لِجِنِّيَّةٍ ، أَ لِوحشيَّةٍ وقوله:

لَو بَان بِالكَرَمِ الجَنِينُ بَيَانَهُ

لَدَرَتْ بِهِ ذَكَرًا أَمُ انثَى الحَامِلُ ؟ [150]

أي : أَذَكَرًا .

أُحَادٌ أم سُداسٌ في أُحَادٍ ؟

لُيِلِتُنَا المَنوطَةُ بِالتنادي[152]

أي : أَأُحادٌ ؟ .

7 : تَرْكُ الإعرابِ

فإن يُقدِمْ فقَد زُرْنَا سَمَنْدو

وإن يُحجِمْ فَموعِدُهُ الخليجُ [153]

قال ابن جني : ((سألتُهُ وقتَ القراءةِ عليه ، فقلتُ : هَلَّا أعربتَ (سَمندو) ؟ فقال : لو فعلتُ لم تُعرَفْ)) [154] ، ومرادُ المتنبي هنا – على ما أفاد ابن جني – تَرْكُ الإعرابِ دفعًا لِلَّبْسِ الذي سيُحدثُهُ التغيير المتعاقب على آخر الكلمة ، فلو أجرى الإعرابَ لأبدلَ مِنَ الواوِ ياءً ، ومِنَ الضمَّةِ كسرةً ، فآل أمرُها إلى (سَمَندِي) قياسًا على (أَحْقٍ) جمعِ حَقْوٍ ، و(أَدْلٍ) جمعِ دَلْوٍ ؛ لأنَّه ليس من كلام العرب اسمٌ في آخرِهِ واوٌ قبلها ضمَّةٌ ، ثُمَّ ستُلجئهُ الضرورةُ إلى إسكان الياء في (سمندي) وحقُّهُ النصبُ ، لذلك آثرَ أن يُبقيَ الكلمةَ غُفلاً مِن الإعراب[155].

8: التقاء الساكنين

يُوسِّطُها المفاوِزَ كُلَّ يَومٍ

طِلابُ الطالبين لا الِانْتِظارُ[156]

جرى حديثٌ لابن جنِّي في كسرِ (لام) التعريف في قول المتنبي (لَا الِانتظارِ) ،و أنّها على هذه الرواية جارية على أصولِ الكلام ؛ إذِ الأصل في التقاء الساكنين أن يُكسَر الأوّلُ منهما في نحو : خُذِ القلمَ ، وكمِ المالُ؟[157] ، على أنَّه ذكر روايةً أخرى للبيت قال إنَّ بعضَ الرواةِ قرأها على المتنبي وهي رواية فتح لام التعريف ، قال : ((بلغني أنَّ بعضَ مَن قرأ على المتنبي شِعرَه رواه عنه بفتح اللامِ مِن حرف (لا الَانتِظار) ، وقال هذا الراوي : سألتُ المتنبي عن فتح اللام مِن (لَا الَانتِظار) فقال : اجتمع ساكنان هي اللام والنون . فتحركت بحركة ما قبلها وهي اللام من (لا) ، ولو كانت مكسورةً لَكُسِرت كقولِك : (لِلانتِظار))) [158]، ولعلَّ المتنبي قد اختار بهذا التوجيه الاتباعَ ، قال ابن السراج : ((وأصلُ تحريكِ التقاءِ الساكنين الكسرُ ، فمتى حَرَّكوا بغير ذلك فإنما هو للاستثقالِ أو لإتباع اللفظِ اللفظَ))[159].

ثانيًا : الاختيارات الصرفيَّة

1 : صِيَغُ الأفعال :

1/1 : ضَمُّ أوَّلِ الفعل (نلن) وكسرُه :

سُبحَانَ مَن خَارَ للكَواكِبِ بِالبُعدْ

دِ وَ لَو نِلْنَ[160] كُنَّ جَدوَاهُ [161]

قال ابن جني : ((قرأتُهُ عليه [يريد نِلنَ] بكسر النون على اللغة المشهورة ، فقال وأنا أُنشِدُه : (ولَو نُلنَ) بين الضمِّ والكسرِ ؛ لأُعْلِمَ أنَّه (فُعِلنَ) ، ولو كَسَرتُ لالتبس (فَعِلنَ بـ فُعِلنَ))) [162] ، وقد صوَّب ابنُ جني اختيار المتنبي هذا ، وذهب إلى أنَّه وجهٌ من الاحتياط مستقيم ، كقولهم : قد بُعتُ الطعامَ، إذا باعني إيَّاهُ غيري ، وبِعتُ الطعامَ ، إذا كنت أنت البائعَ [163]، قال : وَمِنهُم مَن يُشِمُّ فيقول : قُيلَ ، بُيعَ، وبعضهم يخلص الضمَّةَ ويُتبِعُها الواو فيقول : قُول ، وبُوع [164]، ونسب الفراء ظاهرة إخلاص الكسرة ضمَّة وإتباعها الواوَ إلى بني أسد[165]، على أنَّ ما أغرى المتنبي باختيار الإشمامِ بين الضمِّ والكسرِ هو دَفْعُ الالتباسِ لا التنويعُ اللهجي .

2/1 : (حَارَ يَحَارُ)

وَجَيْشٍ كُلَمَّا حَارُوا بِأرضٍ

وأقبَلَ أقبَلَت فيه تَحَارُ[166]

أخبر المتنبي أبا الفتحِ بنَ جنِّي أنَّه سمِعَ رَجُلاً مِن العربِ يقول : (يَحيْرُ) ، فقال له رجلٌ آخرُ كان معه: يَحَارُ ، يُلقِّنُهُ الصوابَ[167]، قلتُ : قال ابن فارس : ((حَارَ في الأمرِ يَحِيرُ، وتحيَّرَ يَتَحيَّرُ)) [168] ، ولم أقف على مَن جعل مضارعَ (حَارَ) يَحيرُ غيرُه ، وقد تَعَقَّبَهُ الزبيدي فقال : ((واستعمَلَ بَعْضٌ في مُضَارِعِ (حَارَ يَحِيرُ) ، كَـ(بَاعَ يَبِيعُ) ، بناءً على أنَّه يائِيُّ العَيْن وهو غلط ظاهر لا يعرفه أحدٌ))[169].

3: **الإبدال**

1/2 إبدال (النونِ)الخفيفة (ألفًا) عند الوقف عليها

بَادٍ هَوَاكَ صَبَرتَ أم لَم تَصْبِرَا

وَبُكَاكَ إن لَم يَجْرِ دَمعُكَ أو جَرَى[170]

قيل إنَّ المتنبي لمَّا سُئل عن نصبِ (تَصبِرا) قال : سَلوا الشارحَ، يريد ابن جني[171]، قال الواحدي : ((أراد (تصبرن) بالنون الخفيفة فوقف عليها بالألف ... ومِثْلُه كثير))[172] ، وهذا الاختيار هو قول البصريين[173] ومن شواهده قول العجَّاج :

يَحسَبُهُ الجَاهِلُ مَالَم يَعلَمَا

شَيخًا عَلى كُرسِيِّهِ مُعَمَّمَا [174]

والبغداديون يوجهون هذا الاستعمال على مخاطبة الواحد مخاطبة الاثنين[175]، ويستدلون بقول الشاعر:

فَإن تَزجُراني يا ابنَ عَفَّانَ أنزَجِرْ

وإن تَدَعانِي أحمِ عِرضًا مُمَنَّعَا [176]

2/2 إبدال الهمزة ياءً

جَرَّبتُ من نَارِ الهَوى مَا تَنطفي

نَارُ الغَضَا وَتَكِلُّ عَمَّا تُحرِقُ[177]

قال ابن جنِّي : ((الوجهُ إذا أرادَ تخفيف (تنطفي) أن يجعل الهمزةَ بينَ بينَ فيقول : (تنطفيءُ) ، ولكنَّه أبدل الهمزةَ ولم يخَفِّفْهَا ، وذلك لا يجوزُ إلاَّ في ضرورة الشعر)) [178].

3: تَرْكُ هَمْزِ (دَنِيء) :

لَيتَ المُلوكَ عَلى الأقْدَارِ مُعطِيَةٌ

فَلَمْ يَكُن لِدَنيٍّ عِندَهُم طَمَعُ [179]

أشكل اشتقاقُ الوصفِ (دَنيٍّ) في بيت المتنبي المذكور آنفًا ، إذ أرادَهُ مِن (الدناءة) لا مِنَ (الدنوِّ) ، فكان حقُّه أن يَرِدَ مهموزًا (دنيء) على وَفْقِ ما تقتضيه القاعدة الصرفيَّة ، وقد نافَحَ المتنبي عن اختياره هذا في مارواهُ ابن جني ،إذ قال : ((واقفتُ المتنبي وقتَ القِراءةِ على هذا ، فقال : لا أهمِزُهُ ، فقُلتُ : لِمَ ؟ فقال : لأنِّي رأيتُهُم قد اجتمعوا على تَركِ الهَمْزِ في قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [سورة البقرة :60]))[180]، واختيار المتنبي هذا يوافقُ ما ذكره الفرَّاءُ من اختيارِ العربِ تخفيف همزة (دنيء) ، قال : ((العربُ تقول: إنه لَدنيٌّ ، ولا يهمزون يُدَنِّي في الأمور ، أي : يتَّبِعُ

خَسيسَها وأصاغرَها .... ولم نرَ العربَ تهمزُ (أَدْنَى) إذا كان من الخِسَّةِ، وهم في ذلك يقولون : إنه لَدَانِئٌ خَبِيثٌ إذا كان مَاجِنًا فيهمزون))[181]. قال الطبري –بعد أن ذكر رواية الفراء– إنَّ الهمزَ لُغَةٌ والتركَ لُغَةٌ [182]، وهذا المعنى لـ (أدنى) في الآية هو أحد معنيين ذكرهما المفسرون ، الآخر منهما هو (أدنى) مِن الدنوِّ بمعنى القرب[183].

3: التثنية والجمع :

1/3 : تثنية اسم الجمع:

مَضَى بعْدَ ما التَفَّ الرِّمَاحَانِ سَاعَةً

كَمَا يَتَلَقَّى الهُدْبُ في الرَّقْدَةِ الهُدْبَا[184]

أُنكِرَ على المتنبي تثنيةُ (الرماح) وهي جَمْعُ (رُمْحٍ) ، فاستدلَّ لاختياره هذا بقول أبي النجم[185]:

بَينَ رِمَاحَي مَالِكٍ وَنَهْشَلِ[186]

وقد استدلَّ الزمخشريُّ ، و ابن مالك[187] على جواز تثنية اسم الجمع ، بقول النبي :ﷺ **(مَثَلُ المُنَافِقِ كَالشَّاةِ العَائِرَةِ بَينَ الغَنَمَيْنِ)** [188]، إذ جاء فيه تثنية اسم الجمع (غنم) ، وهو الأمر الذي لم يرتضِهِ أبو حيَّان ، وعَدَّهُ مِمَّا يقعُ في ضرورة الشعر[189]، والحقُّ أنَّ هذا الاستعمال جَرَت به شواهدُ فصيحةٌ ، منها قول أبي ذؤيب الهُذليِّ في عينيَّتِهِ :

فَتَنَازَلا وَتَوَاقَفَتْ خَيلاهُمَا

وكِلاهُمَا بَطَلُ اللِّقَاءِ مُخَدَّعُ [190]

قال ابن منظور : ((ثَنَّاهُ [يريد (خيلاهما)] على قَولِهم : هُما لِقَاحَانِ أَسْوَدَانِ ، وجِمَالانِ))[191]، قال الزمخشري : ((وقد يُثَنَّى الجمعُ على تأويلِ الجماعتين والفِرقَتَينِ)) [192]، وهو ما وجَّه به ابن جني بيت المتنبي المذكور في صدر هذه المسألة . قال : ((أرادَ رِمَاحَ هؤلاءِ ، ورِمَاحَ هؤلاء فثنَّى ، فذهب إلى الجمعين ... وحكى سيبويه : لِقَاحانِ سَوداوانِ، فهذا أيضًا تكسيرُ (لِقْحَةٍ)، وقد ثَنَّاهُ)) [193].

2/3 : جمعُ (قَرْحَة) على (قَرْح):

وقَدْ عادَتِ الأجفَانُ قَرْحًا مِنَ البُكَا

وعَادَ بَهَارًا في الخُدُودِ الشقَائِقُ[194]

قال ابن جني :((قُلتُ :(أقرحَى) مُمَالٌ أم (قَرْحًا) مُنَّون جمع قَرحة ؟ فقال : (قَرحًا مُنَّون) ،ثم قال : ألا ترى أنَّ بعده ..... وعَادَ بَهَارًا .... يقول : كما أنَّ بَهارًا جمعُ بَهارة ، وإنَّما بينهما الهاءُ فكذلك (قَرحًا) جمعُ قرحة وإنَّما بينهما الهاء ، يوفِّقُ بذلك بين أجزاء الكلام)) [195]، وهذا الذي اختاره المتنبي جاءت به معجمات اللغة ، قال ابن منظور : ((القَرْحةُ : الجِراحةُ ، والجمعُ : قَرْحٌ وقُرُوحٌ ... والقَرْحَةُ : وَاحِدَةُ القَرْحِ)) [196]، ويرى الحاتمي أنَّ مراد المتنبي من التنوين المبالغة ، فوَصَفَ الأجفانَ بالمصدر لا بالجمع على سبيل المبالغة ، إذ الوصف بالمصدر أبلغ [197]، على حدِّ قول الخنساء :

ترتَعُ ما رتَعَتْ حتَّى إذا ادَّكَرَتْ

فإنَّما هي إقبالٌ وإدبَارُ [198]

3/3: جمع (بوق) على (بوقات):

إذا كَانَ بعْضُ النَّاسِ سَيفًا لِدَولَةٍ

فَفِي النَّاسِ بُوقَاتٌ لَهَا وطُبُولُ[199]

خُطِّئ المتنبي في جمعه (بوق) على (بُوقات) ، إذ المطَّرد في هذا الباب أن يُجمعَ (فُعْل) على (أفعال) في القلَّة نحوَ : قفل وأقفال ، وعود وأعواد ، أو على أفعل ، نحو: بُرد وأبرُد ، ويجمع في الكثرة على فُعُول نحو : جُندٌ وجُنود ، أمَّا جمعُ فُعل على فُعْلَات فليس بمعروف في فصيح الكلام[200].

وقد سُئل المتنبي عن جمعه (بوق) على (بوقات) ، فقال : ((هذا الاسمُ مولَّدٌ لم يُسمعْ واحِدُهُ إلا هكذا ، ولا جمعُهُ بغير التاء ، وإنَّما هو مثل حمَّام وحمَّامات، وساباطٍ ، وساباطات ، وسائر ما جمعوه من المُذكَّر بالتاءِ))[201] وقد نافح ابن جني عن اختيار المتنبي هذا بقوله : ((عابَ مَن لا خبرةَ له بكلام العرب جمعَهُ (بوقًا) بالألف والتاء، وقد جاء له نظائر كثيرة في كلام العرب، قالوا: سِبَحْلٌ وسِبَحْلاتٌ، وسِبَطْرٌ وسِبَطْراتٌ...)) [202]، ولم أقف على مَن أورد هذا الجمع مِن أصحاب المعجمات سِوى الفيومي، إذ قال: ((البوق معروف،

والجمعُ بُوقَاتٌ، وبِيقَاتٌ بالكسر))[203]

4/3 جمع (أخ) على (آخاء)

كُلُّ آخَائِهِ كِرامُ بني الدُّنـ
يا ولَكِنَّهُ كَريمُ الكِرامِ[204]

قال ابن رشيق : ((وكذلك أبو الطيب كان يأتي بالمستغرب ليدل على معرفته، نحو قوله ... :

كُلُّ آخَائِهِ .....

وهذا مع غرابته وتكلفه غيرُ محمول على ضرورة يكون فيها عذر؛ لأنَّ قولَهُ : كُلُّ إخوَانِهِ يقومُ مقامَه بلا بَغاضَةٍ)) [205]. ولكنَّ اختيار المتنبي لهذا الجمع جارٍ على القياس ، وجرت به بعض الشواهد ، أمَّا جريه على القياس فقد قال سيبويه في جمع (أب و أخ) : ((وإن شئت كسَّرتَ فقلتَ : آباء ، وآخَاء)) [206]، وأمَّا وروده في كلام العرب فقد جاء في قول الشاعر :

وجَدتُم بَنيكُم دُونَنَا إذ نُسِبْتُمُ
وأيُّ بني الآخاءِ تَنبُو مَناسِبُهْ [207]

4: **التصغير :**

1/4 : تصغير التقريب:

إذَا عَذَلوا فيها أجَبتُ بِأنَّةٍ
حُبَيِّبَتَا قَلبي فؤادِي هَيَا جُمْلُ [208]

جعل ابن جني التصغير في قول المتنبي (حُبَيِّبَتَا) للتقريب ، وجعل منه قول النبيِّ ﷺ : (**أُصَيحَابِي ، أُصَيحَابِي**)[209].

2/4 : تصغير التعظيم

أُحَادٌ أم سُداسٌ في أُحَادٍ
لُيَيْلَتُنَا المَنوطَةُ بِالتنادي[210]

أجاز الكوفيون مجيء التصغير للتعظيم ، وذكروا لهذه الدلالة عددًا من الشواهد[211]، منها قول لبيد :

وكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بيْنَهُمْ
دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ[212]

فصغَّر (الداهية) وهي في البيت (الموت)، قالوا : ولاشَيْءَ أعْظَمُ مِنَ الموت ، وقول أوس بن حجر :

فُوَيْقَ جُبَيْلٍ سَامِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ
لِتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلا[213]

فأورد الجبل على صيغة (جُبَيْل) لا على نِيَّة التصغير، بل على إرادة التكبير والتعظيم ؛ لأنَّ السياق يشي بِكُبْرِه، وعِظَمِ ارتفاعه .

ولم يُقِرَّ البصريون معنى التعظيم لِلَفْظِ التصغير في هذين الشاهدين، وتأوَّلُوا الشاهدَ الأوَّل بأنَّ أصْغَرَ الدواهي قد تُفْسِدُ الأمورَ العِظَامَ، وباحتقارِ النَّاس للموت وتهاوُنِهم به مع عِظَمِه، وتأوَّلوا الشاهدَ الآخَرَ بِدِقَّةِ الجَبَل، وإنْ كان طويلاً ، فهو صغير العَرْضِ ، دقيقُ الرأْسِ[214].

ويبدو أنَّ المتنبي قد نحا منحى الكوفيين ، فصغَّر (ليلتنا) على جهة التعظيم ، جاء في الوساطة : ((قال أبو الطيب : هذا تصغير التعظيم، والعرب تفعله كثيراً))[215]، وذكر بيت لبيد المذكور آنفًا.

5: **العدد المعدول**

أُحَادٌ أم سُداسٌ في أُحَادٍ
لُيَيْلَتُنَا المَنوطَةُ بِالتنادي[216]

للنحويين في العددِ المعدول مِمَّا فوق (أُحاد ومَوحَد ، وثُناء ومَثنى ، وثُلاث ومَثلث ، ورُباع ومَربَع) مَذاهِبُ ثلاثةٌ[217]:

الأوَّل : قول الكوفيين ، والزجَّاج ، ويقضي بجواز أن يُقاسَ على ما سُمِع ، فيجوز أن يُقالَ : خُماس ، وسُداس ، وسُباع إلى عُشار.

الثـاني: قـول البصـريين ويقضـي بالاقتصـار علـى المسموع ، وجُعِل مِن المسموع – زيادةً على الأوزان الأربعة – (عُشار) على نحو ما في قول الكميت:

فَلَم يَستريثُوكَ حتَّى رَمِيـ
تَ فوقَ الرِّجالِ خِصَالاً عُشَارا[218]

الثالث : أن يُقاس على (فُعال) لكثرته ، ولا يُقاسُ على (مَفعَل) لِقلَّتِه .

قال أبوحيَّان : والصحيح أنَّ البناءين مسموعان عن العرب مِن واحد إلى عشرة ، حكاهما أبو عمرو

الشيباني ، ويعقوب [219]، قال المرادي : ((ومَن حَفِظَ حُجَّةٌ على مَن لم يَحفَظْ)) [220].

وقد خُطِّئَ المتنبي في قوله (سُداس) في البيت المذكور في صدر المسألة مِمَّن لايرون قياسيَّة هذا العَدلِ [221]، فدافع عن اختياره هذا بقوله : ((قد جاء من العرب (خُماس،وسُداس، إلى عُشار) ؛ حكاه أبو عمرو الشيباني وابن السِّكِّيت، وذكرَه أبو حاتم في كِتابِ الإبِلِ ، وزعمَ أبو عبيدةَ في المجاز أنَّه لا يعلمُهُم قالوا فوق رُباع ، وهؤلاء ثقات لم يحكُموا إلا ما عَلِموا، وقد جاء ذلك في الشعر)) [222] وذكر بيت الكميت المذكور آنفًا ، وقول الآخر :

ضَرَبتَ خُمَاسَ ضَربَةَ عَبشَمِيٍّ

أدَارَ سُدَاسَ ألاَّ يَستَقِيمَا[223]

قلتُ : قد ورد جواز البناء على (فُعَال) و(مَفْعَل) إلى العشرة في (العين) ، وأجازه الأصمعي ، وهو ظاهر كلام المبرِّد[224].

6: حذف التاء من (شائلة)

فَلُقِّينَ كُلَّ رُدَيْنِيَّةٍ

ومَصبُوحَةٍ لَبَنَ الشَّائِلِ[225]

قال ابن جني للمتنبي : ((إنَّ (الشائل) لا لبن لها ، وإنَّما التي فيها بقيَّةٌ مِن لبنِها هي التي يُقالُ لها : (الشائلةُ) بالهاء[226]، فقال : أردتُ (الهاء) وحذفتها))[227]، وقد استدلَّ المتنبي[228] على مجيء هذا الحذفِ بقول مالك بن جَبَّار :

إنّا بَنو عَمِّكُم لا أنْ نُباعِلَكُم

ولا نُجَاوِرَكُم إلاَّ على نَاحي [229]

أراد ناحية[230] . ومنه قول أبي طالب :

وحَيثُ يُنِيخُ الأشعَرُونَ رِكَابَهُم

بِمُفضَى السَّيولِ مِن إسَافٍ ونَائلِ[231]

أراد نائلة [232]. وقد ورد هذا الحذف في بيت آخر للمتنبي هو :

وَمَالَ بِهَا إلى أَرَكٍ وعُرْضٍ

وَأَهْلُ الرَّقَّتَينِ لَهَا مَزَارُ [233]

أراد (أَرَكَةً) [234].

7: (ناطور) في موضع (ناظور)

نَامَت نَواطِيرُ مِصْرٍ عَن ثَعَالِبِهَا

فَقَد بَشِمْنَ وَمَا تَفنَى العَنَاقِيدُ[235]

قال ابن جني : ((النواطيرُ : جمعُ ناطور ، وكذا قاله بالطاء غير معجمة ، والمعروف عندهم بالظاء ؛ لأنَّه من نظر ينظر ، ... وكَلَّمتُه في هذا وقت القراءة فأقامَ عليه ، وكَرِهتُ مُطاولتَهُ ، ... وقال أحمد بن يحيى : (النواطير) مثلُ الحواصيد يعني في الوزن))[236]، قلتُ : جاء في لسان العرب :

((النَّاطِر والنَّاطور من كلام أَهل السَّواد : حافظ الزرعِ والتَّمرِ والكَرْمِ ، قال بعضُهم : وليست بعربية محضة وقال أَبو حنيفة : هي عربية)) [237]، على أنَّ ورودها في شعر مَن يُعتَدُّ بفصاحته يُسوِّغُ تمسُّكَ المتنبي باستعمالها ، فقد وردت في قول عمرو بن أحمر الباهلي :

وبُسْتانِ ذي ثورَين لا لِينَ عِندَه

إذا ما طَغَى ناطُورُهُ وتَغَشْمَرَا[238]

وقول الآخر

تُغَدِّينَا إذا هَبَّت عَلينا

وَتَملأُ وَجْهَ نَاطِرِكُم غُبَارا[239]

وأنِس بها بعضُ متقدِّمي المولَّدين من مثل بشَّار ، وأبي نواس ، قال بشَّار :

مَا فَرْخُ مُعْلِجَةٍ كَنَجْلِ مُتَوَّجٍ

هَيْهَاتَ ذَا مَلِكٌ وذَا نَاطُورُ [240]

وقال أبو نواس :

وخَيْمَةِ ناطُورٍ برَأسِ مُنِيفَةٍ

تَهُمُّ يَدَا مَنْ رامَها بزَلِيلِ[241]

هوامش:

(1) تنظر ترجمته في تاريخ بغداد 4/102-105 ، ونزهة الألباء ص 219-223 ، و وفَيَات الأعيان 1/120-125 ، والصبح المُنبِي ص 20 وما بعدها .

(2) العمدة 1/100 .

(3) وفيات الأعيان 1/120 -121 .

(4) الواضح في مشكلات شعر المتنبي ص 27 .

(5) نزهة الألباء ص 222-223 .

(6) الفسر 2/89 .

(7) شرح درة الغوَّاص ص 192 .

(8) الفسر 3/319.

(9) ينظر المصدر السابق 3/320 . وينظر أمالي ابن الشجري 1/299، ومآخذ الأزدي على الكندي ص 188 ، ومغني اللبيب 6/55.

(10) الفسر 3/320.

(11) المصدر نفسه ، وأمالي ابن الشجري 1/299 ، والبيت للأعشى في ديوانه 231 ، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء 1/428 ، و المسائل العسكريات 102 .

(12) الفسر 3/320 .

(13) المصدر السابق 2/759 .

(14) المصدر السابق 2/758 .

(15) ينظر الفسر 2/759 . وجعل ابن القطاع (ما) بمعنى (الذي) ، ينظر شرح المشكل من شعر المتنبي ص 254 . والبيت في ديوان أبي النجم ص 66 .

(16) الفسر 3/777 .

(17) المصدر نفسه .

(18) ينظر الجنى الداني ص 301 ، ومغني اللبيب 3/294 .

(19) ديوانه ص 186 .

(20) الفسر 3/47

(21) المصدر نفسه .

(22) كتاب سيبويه 3/117 . و ينظر التفصيل في معاني القرآن للفرَّاء 3/264 ، ومعاني القرآن للأخفش 2/518 ، 538، وحروف المعاني ص 8 ، و شرح المفصَّل (المتن) 8/108 .

(23) حروف المعاني ص 8 .

(24) نُسِب إلى أبي خِراش الهذلي في زيادات شرح أشعار الهُذَليِّين 3/1646، ولسان العرب (جمم) 12/104 ، وشرح شواهد المُغني 2/625 ، ونُسِب إلى أميَّة بن أبي الصَّلت في لسان العرب (لمم) 12/550، وخزانة الأدب 4/4 ، وبلا نسبة في حروف المعاني ص 8.

(25) ينظر مجاز القرآن 2/299 ، ومعاني القرآن للفرَّاء 3/264 ، ومعاني القرآن وإعرابه 5/250-251 ، والبحر المحيط 8/471 .

(26) ينظر روح المعاني 30/139 .

(27) المصدر نفسه 30/139 .

(28) ينظر الفسر 3/48 ، 355، وشرح المشكل من شعر المتنبي لابن القطاع ص 245 .

(29) ديوانه ص 241 .

(30) الفسر 1/829 ، وينظر التبيان 1 / 287، برواية (ومن يجعل الضرغام بازاً لصيده)، وشرح شعر المتنبي لابن الأفليلي السفر الأول 2 /200 برواية :

ومَن يجعلِ الضرغامَ في الصيد بازَه

تصيَّدَه الضرغامُ فيما تصيدا

(31) الفسر 1/829 ، وينظر الشرط في أحاديث صحيح البخاري ص 36-37 .

(32) الفسر 2/259 .

(33) المصدر السابق 1/260، و يُنظر التجني على ابن جني ص 218 . ويُلاحظ أنَّ ابن جني قد أورد في الشرح معنى البيت لا نصَّهُ .

(34) الفسر 3/458 .

(35) المصدر السابق 3/338.

(36) المصدر السابق 3/458 .

(37) ديوانه ص 41 ، و الفسر 3/458 .

(38) ديوانه 1/123.

(39) لسان العرب (ريم) 12/259.

(40) شعره ص 174 ، و لسان العرب (ريم) 12/259.

(41) الفسر 3/ 338.

(42) جمهرة اللغة 3/1292 .

(43) المصدر السابق 3/344 .

(44) ينظر شرح الكافية الشافية 2/ 803 ، والجنى الداني ص 150.

(45) الفسر 3/320 .

(46) ينظر المصدر نفسه .

(47) البيت في الأغاني 2/111 وبلانسبة في الجنى الداني ص 150 ، وورد عجزه في أوضح المسالك 3/29 .

(48) ينظر معاني القرآن للفراء 1/233،و الجامع لأحكام القرآن 7/293 .

(49) لسان العرب (ردف) 9/114 .

(50) الفسر 1/670 .

(51) المصدر السابق 3/281 .

(52) المصدر السابق 1/729 .

(53) المصدر السابق 1 /242 .

(54) ينظر أوضح المسالك 2/98 ، وشرح ابن عقيل 2/79 ، وهمع الهوامع 1/513 ، والشواهد الحديثية عند نحويي مصر والأندلس ص 167-174 .

(55) شرح المفصَّل 3/87 .

(56) ينظر ارتشاف الضرب 2/739 .

(57) زيادات ديوانه ص 196 .

(58) ديوانه ص 44 .

(59) الفسر 1/670-671 .

(60) المصدر السابق 3/22.

(61) المصدر السابق 627/3.
(62) ينظر حاشية الخضري 162/1.
(63) ينظر كتاب سيبويه 2/ 47 ، ومغني اللبيب 401/4 .
(64) الفسر 22/3.
(65) المصدر السابق 258/2 .
(66) المصدر السابق 384/1 .
(67) ضُبِطت في الفسر 738/2 بالرفع (تسمعُ) وورد في الحاشية رقم (4) أنّها وردت في بعض النسخ بنصب (تسمعَ) ، وضَبَطَها صاحبُ التبيان بنصب (تسمعَ) وهذه هي الرواية الأقرب في توجيه ابن جني لعمل (أن) بعد إضمارها قبل الفعل (يرى) ؛ إذ لا دليل على إعمال (أن) مضمرةً قبل الفعل (يرى) ؛ لعدم ظهور حركة الإعراب عليه على نحو ما هو مبيَّن في المتن قي هذا البحث .
(68) الفسر 738/2 .
(69) ينظر تفصيل القول في المسألة في الإنصاف ص 448 ، وهمع الهوامع 323/2–324 .
(70) ينظر البحر المحيط 421/7 ، وروح المعاني 23/24 .
(71) ديوانه ص 45 .
(72) ينظر الفسر 2/ 258 ، و الوساطة ص386 ، و التبيان 193/2.
(73) الفسر 739/2 .
(74) المصدر السابق 843/1 .
(75) المصدر السابق 199/3 .
(76) المصدر السابق 537/3 .
(77) المصدر السابق 657/3 .
(78) شرح ديوان المتنبي ص 43 .
(79) ينظر معاني القرآن للفراء 2/ 323 ، و مجالس ثعلب ص 317 ، والشعر 522/2 . وإضمار (أن) والقول فيه ص 147 .
(80) معاني القرآن 437/2 ، وينظر البحر المحيط 163/7 .
(81) صحيح البخاري 99/2 ، وصحيح مسلم 1123/2 .
(82) الشعر 2/ 402 ، وروايته في شرح ديوان جرير ص 128 : بحقِك تنفى ....
(83) لسان العرب (ريث) 157/2 .
(84) المصدر نفسه ، وفيه ((قال ابن الأثير : وما أكثر ما رأيتها واردة في كلام الشافعي)) ، قال ابن منظور : وقول الشافعي نفسه حجَّة ، ينظر لسان العرب (عول) 482/11 .
(85) الفسر 374/3 .
(86) الفسر 374/3 ، وينظر الفتح الوهبي ص 139 ، وشرح ديوان المتنبي ص 482 ، والتبيان 366/3 . ولم أقف على قول الأخفش في معاني القرآن .
(87) كتاب سيبويه 176/2 ، و ينظر معاني القرآن للفراء 212/2 ، ومنازل الحروف ص25 .
(88) الفسر 681/2 .
(89) المصدر السابق 51/3 .
(90) ينظر المفصّل ص 168 ، وشرح الرضي على الكافية 429/2 ، وشرح ابن عقيل 90/1 .
(91) البيت غير منسوب في إعراب القرآن 404/4، والخصائص 307/1 ، 195/2 ، والمفصل ص168 ، وشرح الرضي على الكافية 429/2 ، وخزانة الأدب 278/5 .
(92) الوساطة ص 378 .
(93) ينظر الموضعان في الفسر 682/2 ، 51/3 ، و الخصائص 307/1.
(94) الفسر 730/2 .
(95) المصدر السابق 732/2.
(96) المصدر السابق 83/1 ، و الفتح الوهبي ص 31 .
(97) ينظر المفصّل ص 297 ، وشرح الرضي على الكافية 451/3.
(98) الفسر 731/2–732.
(99) ينظر المصدر نفسه .
(100) ينظر المصدر نفسه ، والبيت في الأمالي في لغة العرب 212/1 ، وبلا نسبة مجالس ثعلب ص 345 ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1372، وروايته في ملحقات ديوان ذي الرُمَّة ص 671:

وَمَا شَنَّتَا خَرْقَاءَ وَاهٍ كِلاهُمَا
سَقَى فِيهِمَا مُسْتَعْجِلٌ لَمْ تَبَلَّلاَ
بِأَنْبَعَ مِن عَيْنَيكَ لِلْمَاءِ كُلَّما
تَعَرَّفْتَ دَارًا أو تَوهَّمْتَ مَنْزِلاَ

وبها يتحقَّق الشاهد أيضًا ، فإنَّ أفعل التفضيل (أنبع) – في ظنّ الباحث – من الرباعي (أنبع يُنبعُ إنباعًا) لا الثلاثي (نَبَعَ) إذ المعنى أنَّ العينين تُنبِعان الدَّمْعَ .
(101) ينظر الفسر 732/2.
(102) موطَّأ مالك برواية يحيى الليثي 6/1 ، وصحيح مسلم 1793/4 ، وسنن البيهقي الكبرى 445/1 . وينظر شواهد أخرى للمسألة في الشواهد الحديثية عند نحويي مصر والأندلس ص 292–294 .
(103) كتاب سيبويه 73/1 .
(104) شرح المفصّل 145/7 .
(105) ينظر المصدر السابق 523/3 .
(106) ينظر شرح مشكل أبيات المتنبي ص 97 ، و المخصَّص 452/3 ، ولسان العرب(عوز) 385/5 .
(107) ينظر المخصَّص 452/3 ، ولسان العرب (عوز) 385/5 .
(108) لسان العرب (فضا) 157/15 .
(109) الفسر 448/3 .
(110) ينظر التفصيل في الإنصاف ص 124 وما بعدها ، والتبيان 35/4 ، وخزانة الأدب 230/8.
(111) شرح أبيات الجُمل ص 92 ، وخزانة الأدب 230/8–237، وروايته في الديوان ص 150 :

إن قُلتَ : نَصرٌ ، فَنَصْرٌ كَانَ شَرَّ فَتًى
قِدْمًا ، وأبيضَهُم سِربَالَ طَبَّاخِ .

(112) شرح المشكل من شعر المتنبي ص 242 .
(113) الفسر 459/3 .
(114) المصدر السابق 246/2.
(115) كتاب سيبويه 230/2–231. و المثلان الأول والثاني في مجمع الأمثال 78/2 ، 403/1 ، و المثل الثالث في المستقصى 54/1
(116) ينظر المقتضب 258/4 ، وشرح المفصَّل 16/2 و أوضح المسالك 17/4 .
(117) ينظر توضيح المقاصد 164/2 .
(118) صحيح البخاري 190/4 ، وصحيح مسلم 1840/4 .
(119) ديوانه ص 77 ، ولسان العرب (رقش) 306/6 .
(120) صحيح البخاري 212/4.
(121) ديوانه ص 563 .
(122) اختلفت آراء النحويين في توجيه البيت فمنهم من ذهب إلى أنَّه حذف أداة النداء للضرورة ، ومنهم من جعلَ (هذي) إشارة إلى المفعول المطلق المحذوف ، أي : هذه المرَّة برزتِ لنا ، ومنهم من جعل ذلك لحنًا ، ينظر التبيان 193/2، ومغني اللبيب 496/6.
(123) الفسر 460/3 ، وينظر المصدر السابق 246/2 –247 .
(124) قال المحقق ضُبِطت بضمِّ الهاءِ وكسرِها ، الفسر الحاشية رقم (2) 368/3.
(125) المصدر السابق 368/3 .
(126) ينظر الكامل 833/2 ، وسر صناعة الإعراب 562/2.
(127) ينظر سر صناعة الإعراب 562/2 ، و الفسر 368/3–370 . ، وخزانة الأدب 276/7 .
(128) الرجز في معاني القرآن للفرَّاء 422/2 ، وإصلاح المنطق ص 92 .
(129) الرجز في معاني القرآن للفرَّاء 422/2 ، والخصائص 358/2 ، والفسر 370/3 .
(130) ينظر المفصَّل ص 462 .
(131) المصدر نفسه .
(132) الوساطة ص 383 .
(133) الفسر 936/1 .
(134) المصدر السابق 527/3 ، وينظر الإنصاف ص 300 ، و واللباب 247/1 .
(135) الفسر 3/ 423 .
(136) ينظر تفصيل المسألة في الإنصاف ص 295 ومابعدها ، وخزانة الأدب 329/2 .
(137) شرح ديوانه ص 163 ، وخزانة الأدب 330/2 .
(138) البيت لابن حبناء التميمي في كتاب سيبويه 272/2 ، وغير منسوب في الأصول في النحو 458/3، والإنصاف ص298 .
(139) تنظر مصادر الهامش السابق .
(140) شرح ديوان المتنبي ص 593 .
(141) الفسر 22/2 .
(142) المصدر السابق 60/3.
(143) المصدر السابق 23/2 .
(144) مغني اللبيب 77/1.
(145) ينظر كتاب سيبويه 173/3–174 ، والمقتضب 294/3.
(146) شرح ديوانه ص 266 ، وكتاب سيبويه 175/3 .
(147) ينظر معاني القرآن 426/2.
(148) الفسر 468/1.
(149) المصدر السابق 83/1 ، و الفتح الوهبي ص 31 .
(150) الفسر 431/2 .
(151) المصدر السابق 202/3 .
(152) المصدر السابق 936/1 ، وهذا التوجيه على تقدير (أم) متصلةً .
(153) المصدر السابق 712/1 . وينظر الفتح الوهبي ص 48 ، و (سمندو) بلدة ببلاد الروم ، ينظر معجم البلدان 253/3 .
(154) الفتح الوهبي ص 48 ، وينظر الفسر 712/1 .
(155) المصدران السابقان .
(156) الفسر 87/2 .
(157) ينظر المصدر نفسه 87/2 . وينظر مغني اللبيب 299/2.
(158) الفسر 89/2 .
(159) الأصول في النحو 136/2 .
(160) قال المحقق : ((ضَبْطُها في الأصل والديوان بِكسرِ اللام)) الفسر الهامش (1) 748/3 .وهي كذلك في شرح الواحدي ص369
(161) الفسر 3/ 748.
(162) المصدر نفسه 22/3.
(163) ينظر المصدر نفسه .
(164) ينظر المصدر نفسه . وينظر التمام في تفسير أشعار هذيل ص 45–46 .
(165) ينظر تهذيب اللغة 305/9.
(166) المصدر السابق 79/2.
(167) المصدر نفسه ، وينظر الخصائص 239/1 .
(168) مقاييس اللغة 123/2 .
(169) تاج العروس (حير) 115/11–116 .
(170) المصدر السابق 175/2 .
(171) ينظر الصبح المُنبي ص 147 .
(172) شرح ديوان المتنبي ص 732 . وينظر الفسر 176/2 .
(173) ينظر كتاب سيبويه 515/3 ، والأصول في النحو 173/2، والفسر 176/2.
(174) للعجاج في ملحقات ديوانه ص 88 ، وله أو للمغوار بن الأعنق ، أو لأبي حيَّان الفقعسي ، أو لمساور العبسي ، أو للدبيري ، أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب 409/2 ، 418 .
(175) ينظر الفسر 177/2 .
(176) البيت لسويد بن كراع العكلي في لسان العرب (جزز) 319/5 ، وبلا نسبة في الفسر 177/2 .

(177) الفسر 531/2 .
(178) المصدر نفسه .
(179) المصدر السابق345/2.
(180) الفسر 345/2 .
(181) معاني القرآن 42/1 ، وينظر تفسير الطبري 130/2 . وقراءة التخفيف (أدنى) هي قراءة الجماعة ، وقرأها زهير الفُرقبي ويُقال له زهير الكسائي بالهمز (أدنأ). ينظر مختصر في شواذ القرآن ص 6، ومعجم القراءات 113/1 .
(182) تفسير الطبري 131/2.
(183) ينظر المصدر نفسه .
(184) الفسر 230/1 .
(185) يُنظَر الوساطة ص 373 .
(186) ديوانه ص 340 ، والأمالي في لغة العرب 237/2، والمفصّل ص 233، وخزانة الأدب 580/7
(187) ينظر المفصل ص 233 ، شرح التسهيل 105/1 .
(188) بلفظ قريب في مسند أحمد 99/9 ، وصحيح مسلم 2146/4 ، وسنن النسائي الكبرى 538/6 .
(189) ينظر التذييل والتكميل 222/1 .
(190) شرح أشعار الهذليين 38/1 .
(191) لسان العرب (خيل) 226/11 .
(192) المفصل ص 233.
(193) الفسر 230/1 ، و يُنظر قول سيبويه في الكتاب 623/3 .
(194) الفسر 7/1 ، 540/2 .
(195) المصدر السابق 7/1 ، وينظر البرهان في علوم القرآن 497/2 .
(196) لسان العرب (قرح)557/2 .
(197) ينظر مآخذ المهلبي ص 10–11 .
(198) ديوان الخنساء ص 383 ، ودلائل الإعجاز ص 300 .
(199) الفسر 827/2.
(200) ينظر الوساطة ص 368 ، ودرّة الغوّاص ص 156 .
(201) الوساطة ص 368.
(202) الخصائص 307/1.
(203) المصباح المنير 92/1.
(204) معجز أحمد 312/3.
(205) العمدة 266/2 .
(206) كتاب سيبويه 406/3 ، وينظر الخصائص 338/1 ، ولسان العرب (أخا) 19/14 .
(207) البيت لبشر بن المهلَّب في الخصائص 201/1 ، و بلانسبة في لسان العرب (أخا) 19/14 .
(208) الفسر 85/3.
(209) ينظر المصدر نفسه ، والحديث في صحيح مسلم 1800/4.
(210) الفسر 936/1 .
(211) ينظر همع الهوامع 339/3 ، وحاشية الصبَّان 221/4.
(212) شرح ديوان لبيد ص 256 ، وخزانة الأدب 159/6، 161 .
(213) ديوانه ص 87 ، ولسان العرب (قلزم) 492/12 ، وبلا نسبة في خزانة الأدب 159/6 .
(214) ينظر اللباب 158/2 ، وشرح شافية ابن الحاجب 191/1–192 .
(215) الوساطة ص 379 ، وينظر الواضح في مشكلات شعر المتنبي ص 39 .
(216) الفسر 936/1 .
(217) ينظر التفصيل في شرح الكافية الشافية 1447/2–1448 ، وارتشاف الضرب 874/2 ، وتوضيح المقاصد 271/2 .
(218) ديوانه ص152 ، و الفسر 936/1 .
(219) ينظر ارتشاف الضرب 874/2 . وقول أبي عمرو الشيباني ، ويعقوب بن السكِّيت في كتاب الألفاظ ص 436 .
(220) توضيح المقاصد 271/2 .
(221) ينظر الوساطة ص 378 ، و درة الغوّاص ص 124 ، ومغني اللبيب 555/6 .
(222) الوساطة ص 379 . وقول أبي عبيدة في مجاز القرآن 116/1 .
(223) البيت بلا نسبة في الوساطة ص 379 ، والبحر المحيط 160/3 ، وهمع الهوامع 93/1 .
(224) ينظر على الترتيب العين 246/1–247 ، والإبِل ص 66 ، والمقتضب 380/3 .
(225) الفسر 698/2.
(226) ينظر لسان العرب (شول) 374/11.
(227) المصدر نفسه ، وينظر الفتح الوهبي ص 102 ، ومعجز أحمد 62/3 .
(228) ينظر معجز أحمد 62/3 .
(229) الأغاني 96/16 ، والتمام في تفسير أشعار هذيل ص 220.
(230) ينظر الفسر 700/2.
(231) معجم البلدان 170/1 ، وتاج العروس (أسف) 23/ 17 .
(232) ينظر الفسر 700/2.
(233) ينظر لسان العرب (شول) 374/11.
(234) ينظر الفسر 83/2.
(235) المصدر السابق 1098/1 .
(236) المصدر السابق 1099/1 ، وينظر سر صناعة الإعراب 227/1 ، ولسان العرب (ظوا) 25/15 .
(237) لسان العرب (ظوا) 25/15 .
(238) شعره ص 83 ، و الحيوان 304/2 ، ولسان العرب (نطر) 215/5
(239) بلا نسبة في سر صناعة الإعراب 227/1 ، ولسان العرب (ظوا) 25/15 .
(240) ديوانه 296/3 .
(241) ديوانه 3/ 228 ، و الشعر والشعراء 800/2 .

المصادر والمراجع :

1- القرآن الكريم

2- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ؛ لأبي حيَّان الأندلسي (ت 745هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة، رجب عثمان محمد ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط1 ، 1418 هـ . 1998م .

3- الأصول في النحو ؛ لأبي بكر محمد بن سهل بن السرَّاج (ت 316هـ) ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، بيروت ، مؤسَّسة الرسالة ، ط3 ، 1405هـ - 1988م .

4- إضمار (أن) قبل الفعل المضارع والقول فيه ؛ لعبد العليم فودة ، القاهرة ، مجلة مجمع اللغة العربيَّة ، الجزء 61 ، 1408هـ - 1987م.

5- إعراب القرآن ؛ لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت 338هـ) ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، بيروت ، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ، ط2 ، 1405هـ - 1985م .

6- الأغاني ؛ لأبي الفرج علي بن الحسين بن محمد الأموي الأصفهاني (ت 356هـ) ، تصحيح : أحمد الشنقيطي ، القاهرة ، مطبعة التقدم ، د . ت .

7- أمالي ابن الشجري ؛ لهبة الله بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله أبي السعادات المعروف بابن الشجري (ت 542هـ)، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، 1413هـ - 1992م.

8- الأمالي في لغة العرب ؛ لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت 356 هـ) بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1398هـ 1978م .

9- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ؛ لأبي البركات بن الأنباري (ت 577 هـ) ، تحقيق : جودة مبروك محمد مبروك . القاهرة ، مكتبة الخانجي ط1، د.ت .

10- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ؛ لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت : دار الفكر، د. ت.هـ

11- البحر المحيط ، لأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي ، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمود معوض وآخرين ، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ - 1993م .

12- البرهان في علوم القرآن ؛ لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت 794هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابى الحلبي وشركائه ، ط1 ، 1376 هـ - 1957 م .

13- تاج العروس من جواهر القاموس ؛ للسيِّد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت 1205 هـ) ، الجزء الحادي عشر، تحقيق : عبدالكريم العزباوي 1972م ، والجزء الثالث والعشرون ، تحقيق : عبدالفتاح الحلو 1986م ، الكويت، وزارة الإعلام ، 1980م .

14- تأريخ بغداد ؛ لأحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت 462هـ) ، بيروت ، دار الكتب العلميَّة . د.ت

15- التبيان في تفسير الديوان (شرح ديوان أبي الطيب المتنبي) ؛ المنسوب لأبي البقاء العكبري ، ضبطه وصحَّحه، مصطفى السَّقَّا، وإبراهيم الإبياري، وعبدالحفيظ شلبي ، القاهرة : شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي1391هـ - 1971م.

16- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ؛ لأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي ، تحقيق حسن هنداوي، بيروت: دار القلم، ط1 ، 1418هـ - 1997م .

17- تفسير الطبري المسمَّى (جامع البيان) ؛ لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي ، أبي جعفر الطبري (ت 310 هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، بيروت: مؤسسة الرسالة ،ط1 ، 1420 هـ - 2000 م .

18- التمام في تفسير أشعار هذيل مِمَّا أغفله أبو سعيد السكري ؛ لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) ، تحقيق : أحمد ناجي القيسي ، وخديجة عبد الرزاق الحديثي ، وأحمد مطلوب ، بغداد ، مطبعة العاني ط1، 1381هـ - 1962م .

19- تهذيب اللغة ؛ لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت 370 هـ) . الجزء التاسع ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر .

20- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ؛ لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت 749 هـ) ، تحقيق ، أحمد محمد عزوز ، بيروت : المكتبة العصريَّة ، ط1 ،1426 هـ -2005م.

21- الجامع لأحكام القرآن ؛ لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت 671 هـ) ، تحقيق ، هشام سمير البخاري ، الرياض : دار عالم الكتب ،1423 هـ - 2003م .

22- جمهرة اللغة ؛ لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت 321 هـ) ، تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ط1 ، 1987م .

23- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق طه محسن ، العراق : جامعة الموصل ، 1396هـ - 1976م .

24- حاشية الخضري ، على شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، لمحمد بن مصطفى الخضري (ت 1287هـ)، بيروت: دار الفكر للنشر والتوزيع د. ت.

25- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لمحمد بن علي الصبان (ت 1206هـ) ، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع د . ت .

26- حروف المعاني ؛ لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (337 هـ) ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1984م .

27- الحيوان ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت 255هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، القاهرة :شركة ومطبعة

مصطفى البابي الحلبي ، ط2 ، 1386هـ – 1967 م .
28- خزانة الأدب ولُبُّ لُباب لسان العرب ؛ لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093 هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط1 ، 1406 هـ – 1968م .
29- الخصائص ؛ لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار، بيروت : دار الكتاب العربي، د. ت .
30- دُرَّة الغواص في أوهام الخواص ؛ للقاسم بن علي الحريري (ت 516 هـ) ، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم ، بيروت ، ط1 ، 1424 هـ – 2003 م .
31- دلائل الإعجاز ؛ لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت 471 أو 474هـ) ، قرأه وعلق عليه أبوفهر محمود محمد شاكر ، القاهرة : مكتبة الخانجي، ط5، 1424هـ – 2004م.
32- ديوان أبي النجْم العَجْلِيِّ ؛ جمعه وشرحه وحقَّقه محمد أديب عبد الواحد جمران ، دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة ، 1427 هـ – 2006 م .
33- ديوان أبي نواس الحسن بن هاني الحَكَمِي ؛ تحقيق إيفالد فاغنر ، بيروت ، مؤسسة البيان ، ط2، 2001م .
34- ديوانا العجَّاج والزفيان ؛ صحَّحَه : وليم بن الورد البروسي ، ليبزج ، 1903م .
35- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن مهران ؛ تحقيق محمد محمد حسين ، القاهرة ، 1950م
36- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم ، بيروت : دار صادر ، ط3 ، 1399 هـ – 1979م .
37- ديوان بشَّار بن برد ؛ شرح وتكميل : محمد الطاهر بن عاشور ، القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، 1376هـ–1957م .
38- ديوان الخنساء ؛ (بشرح ثعلب ت 291هـ) ، حقَّقه : أنور أبو سويلم ، عمَّان ، دار عمَّار ، ط1 ، 11409هـ–1988م .
39- ديوان شعر ذي الرُّمَّة غيلان بن عُقبة العَدَوِيِّ، عُنِيَ بتصحيحه وتنقيحه كارليل هنري هيس ، كمبريج ، 1337 هـ – 1919 م .
40- ديوان طرفة بن العبد البكري ؛ بشرح محمد بن إبراهيم الحضرمي (ت 609هـ)، تحقيق علي خلف الهروط، الأردن : منشورات جامعة مؤتة ، 1416هـ – 1995م.
41- ديوان عبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات ؛ تحقيق وشرح محمد يوسف نجم ، بيروت : دار صادر، د.ت.
42- ديوان الفرزدق ، شرح علي فاعور، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1407هـ – 1987م.
43- ديوان الكميت بن زيد الأسدي ؛ جمع وشرح وتحقيق ، محمد نبيل طريفي ، بيروت ، دار صادر ، ط1 ، 2000م .
44- ديوان النابغة الجعدي ؛ تحقيق ، واضح الصمد ، بيروت ، دار صادر ، ط1 ، 1998م .
45- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ؛ لمحمود الآلوسي أبي الفضل (ت 1342هـ) ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، د . ت .
46- سرُّ صناعة الإعراب ؛ لأبي الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق حسن هنداوي ، دمشق : دار القلم ، ط1 ، 1405هـ 1985م .
47- سنن البيهقي الكبرى ؛ لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت 458 هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، مكَّة المكرَّمة : مكتبة الباز ، 1414هـ – 1994م .
48- سنن النسائي الكبرى ؛ لأحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي (ت303 هـ) ، تحقيق : عبد الغفار سليمان البنداري ، وسيِّد كسروي حسن ، بيروت : دار الكتب العلميَّة ، ط1 ، 1411هـ – 1991م .
49- شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك ؛ لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت 769 هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة : دار التراث للنشر والتوزيع ، ط 20 ، 1400 هـ – 1980م .
50- شرح أبيات الجمل ؛ لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السَّيِّد البطليوسي (ت 521هـ) ، دراسة وتحقيق ، عبد الله الناصير ، دمشق : منشورات دار علاء الدين ، د. ت .
51- شرح أشعار الهذليين ؛ لأبي سعيد الحسن بن الحسين بن عبيد الله بن عبدالرحمن بن العلاء المعروف بالسكري (ت 290هـ) ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، القاهرة: دار العروبة ،د .ت .
52- شرح التسهيل ؛ لأبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك ، تحقيق ، عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، القاهرة : دار هجر ، ط1 1410 هـ – 1990 م .
53- شرح دُرَّة الغَوَّاص ؛ لأحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي (ت 1069 هـ) ، القسطنطينية : مطبعة الجوائب ، 1299 هـ .
54- شرح ديوان الحماسة ؛ لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي (ت 421هـ)، نشره أحمد أمين، وعبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل، ط1 ،1400هـ – 1981م
55- شرح ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري ؛ حقَّقه وقدَّم له إحسان عبَّاس ، الكويت : وزارة الإرشاد والأنباء ، سلسلة التراث العربي ، 1962م .
56- شرح ديوان المتنبي ؛ للواحدي: (ت 468هـ) ، تحقيق : فريدرخ ديتربصي،برلين 1861م .
57- شرح الرضي على الكافية ؛ لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت 686هـ)، تحقيق وتعليق : يوسف حسن عمر ، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، ط2 ، 1996م .
58- شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت 686هـ) ، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت ، دار الكتب العلمية، 1402هـ – 1982م .
59- شرح شعر المتنبي ؛ لأبي القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا

الزهري الأندلسي المعروف بابن الأفليلي (ت 441هـ)، دراسة وتحقيق : مصطفى عليان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1412،1هـ – 1992م.
60- شرح شواهد المغني ؛ لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي السيوطي (ت911هـ) ، تصحيح : محمد محمود بن التلاميد التركزي الشنقيطي ، بيروت ، منشورات دار الحياة ، د.ت .
61- شرح الكافية الشافية ؛ لأبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت 672هـ)، تحقيق : عبد المنعم هريدي، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، دار المأمون للتراث .
62- شرح مشكل أبيات المتنبي ؛ لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت 458هـ) ، تحقيق : محمد حسن آل ياسين ، باريس ، دار الطليعة ، ط1 ، 1977م .
63- شرح المشكل من شعر المتنبي ؛ لابن القطَّاع الصِقِلِّي (ت 515 هـ) ، تحقيق : محسن غيَّاض ، بغداد ، مجلة المورد ، المجلد السادس ، العدد الثالث ، 1397 هـ –1977م .
64- شرح المفصل؛ لموفق الدين يعيش بن علي المعروف بابن يعيش النحوي (ت 643هـ) ، مصر ، إدارة الطباعة المنيرية ، د. ت.
65- الشرط في أحاديث صحيح البخاري (رسالة ماجستير) ؛ لسعيد محمد عبدالرب العوادي ، جامعة عدن ، كليَّة التربية ، 1427هـ – 2006 م .
66- الشعر ، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ؛ لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي ، تحقيق وشرح محمود محمد الطناحي، القاهرة : مكتبة الخانجي، ط1، 1408هـ – 1988م .
67- شعر عمرو بن أحمر الباهلي ؛ جمعه وحقَّقه حسين عطوان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
68- الشعر والشعراء ؛ لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت 267هـ)، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، القاهرة: دار الحديث، ط3، 1421هـ – 2001م .
69- الشواهد الحديثيَّة عند نحويي مصر والأندلس (أطروحة دكتوراه) ؛ لسعيد محمد عبد الرب العوادي ، جامعة عدن ، كلية التربية ، 1432 هـ – 2011م .
70- الصُّبْحُ المُنبي عن حَيثيَّة المتنبي ؛ ليوسف البديعي (ت 1073هـ) ، تحقيق مصطفى السَّقَا ، ومحمد شتا ، القاهرة ، دار المعارف ، ط3 ، د.ت .
71- صحيح مسلم ؛ لمسلم بن الحجَّاج القشيري النيسابوري (ت 261 هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، د. ت .
72- العُمدَة في محاسن الشعرِ وآدابه ونقده ؛ لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت 456هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، دار الجيل ، ط5 ، 1401هـ–1981م .
73- العين ؛ لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرَّائي ، دار ومكتبة الهلال ، د. ت .
74- الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي ؛ لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محسن غيَّاض ، العراق ، وزارة الإعلام ، 1973م .
75- الفَسْرُ ، شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ؛ لأبي الفتح عثمان بن جِنِّي النحوي ، تحقيق : رضا رجب ، دمشق ، دار الينابيع ، ط1 ، 2004 م .
76- كتاب الألفاظ ؛ لابن السِّكِّيت يعقوب بن إسحاق (ت 244هـ) ، تحقيق : فخرالدين قباوة ، بيروت ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط1 ، 1998 م .
77- كتاب سيبويه ؛ لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، شرح وتحقيق عبدالسلام محمد هارون القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978م .
78- اللُّباب في عِلل البِناء والإعراب ؛ لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت616هـ) :
(الجزء الأوَّل تحقيق غازي مختار طليمات ، والجزء الثاني تحقيق عبد الإله نبهان) ، بيروت : دار الفكر المعاصر – دمشق : دار الفكر، ط1، 1426هـ – 1995م .
79- لسان العرب ؛ لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت 711هـ) ، بيروت: دار صادر ، د. ت.
80- مآخِذُ الأزدي على الكندي ؛ لأحمد بن علي بن معقل المهلبي الأزدي (ت 644هـ) ، تحقيق : هلال ناجي ، العراق ، مجلة المورد ، المجلد السادس ، العدد الثالث ، 1397 هـ–1977م .
81- مآخذ المُهلَّبي على شرحي ابن جني وأبي العلاء المعرِّي لديوان المتنبي ؛ لأحمد بن علي ابن مَعْقِلٍ المُهلَّبي ، تحقيق ودراسة : جميل محمود مغربي ، السعودية ، جامعة الملك عبد العزيز ، 1400–1980م .
82- مجاز القرآن ؛ صِنعة أبي عُبيدةَ مَعمَر بنِ المُثَنَّى (ت 210 هـ) ، عارضه بأصوله وعلَّق عليه ، محمد فؤاد سِزكين ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، د. ت .
83- مجالس ثعلب ؛ لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، القاهرة : دار المعارف ، ط3، 1960م .
84- مجمع الأمثال ؛ لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني (ت 518هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت : دار المعرفة ، د. ت .
85- مختصر في شواذ القرآن ؛ لابن خالويه ، عُنِي بنشره برجشتراسر ، دار الهجرة، د. ت .
86- المسائل العسكريَّات في النحو العربي ؛ لأبي عليٍّ الفارسي (ت 377 هـ) ، تحقيق علي جابر المنصوري ، عمَّان ، دار الثقافة ، الدار العلميَّة للنَّشر والتوزيع ، 2000م .
87- المستقصى في أمثال العرب ؛ لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ) ، بيروت : دار الكتب العلميَّة ، ط2 ، 1987م .

88- مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ)؛ تحقيق شعيب الأرنؤوط ، وعادل مرشد ، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1416هـ - 1995م .

89- المِصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ؛ لأحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت 770هـ) ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ط5 ، 1922م .

90- معاني القرآن ؛ صَنَّفَهُ الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي (ت 215هـ)، تحقيق فائز فارس، عمان: دار البشير أربد دار الأمل، ط2 ، 1401هـ - 1981م.

91- معاني القرآن ؛ لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ) :الجزء الأول تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، والجزء الثاني تحقيق محمد علي النجار ، والجزء الثالث تحقيق عبد الفتاح شلبي، بيروت: دار السرور، د. ت .

92- معاني القرآن وإعرابه ؛ لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت 311هـ) ، تحقيق عبدالجليل شلبي، القاهرة: دار الحديث، 1424هـ - 2004م.

93- مُعْجِزُ أحمد (شرح ديوان أبي الطيِّب المتنبِّي) ، ؛ لأبي العلاء المعرِّي (ت 449 هـ)، تحقيق ودراسة عبد المجيد دياب ، القاهرة : دار المعارف ، ط2 ، 1413 هـ - 1992 م .

94- معجم البلدان ؛ لياقوت الحموي (ت 626هـ) ، بيروت ، دار صادر ، 1397هـ-1977م .

95- معجم القراءات ؛ لعبد اللطيف الخطيب ، دمشق : دار سعدين للنشر والتوزيع ، ط1 ، 1422هـ - 2002م .

96- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ؛ لابن هشام الأنصاري ، تحقيق عبد اللطيف الخطيب ، الكويت : السلسلة التراثيَّة ، ط1، 1421هـ - 2000م .

97- المفصَّل في صنعة الإعراب ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق: علي أبو ملحم ، بيروت ، مكتبة الهلال ، ط1 ، 1993م .

98- مقاييس اللغة؛ لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريًا (395هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، بيروت : دار الفكر ، 1399هـ - 1979م .

99- منازل الحروف ؛ لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 388هـ) ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، عمَّان ، دار الفكر . د.ت .

100- موطَّأ مالك ؛لمالك بن أنَسٍ أبي عبد الله الأصبحي (ت 179 هـ) برواية يحيى الليثي، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، د. ت .

101- نُزهة الألبَّاء في طَبَقات الأدباء ؛ لأبي البركات بن الأنباري (ت 577هـ) ، تحقيق : إبراهيم السامرَّائي ، الأردن ،مكتبة المنار ، ط3 ، 1405هـ-1985م .

102- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق أحمد شمس الدين ، بيروت : دار الكتب العلميَّة ، ط1 ، 1418هـ - 1998م .

103- الواضح في مُشكِلات شِعرِ المتنبي ؛ لأبي القاسم عبدالله بن عبد الرحمن الأصبهاني (من علماء القرن الرابع الهجري) ، تحقيق : محمد الطاهر ابن عاشور ، تونس ، الدار التونسية للنشر ، 1968م .

104- الوساطة بين المتنبي وخصومه ؛ لعلي بن عبدالعزيز الجرجاني (ت 392هـ) ، تحقيق وشرح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، و علي محمد البجاوي، بيروت ، المكتبة العصرية، ط1 ، 1426هـ-2006م .

105. وفيَات الأعيان ، وأنباء أبناء الزمان ؛ لأبي العبَّاس شمس الدين أحمد بن أبي بكر بن خَلِّكَان (ت 681 هـ) ، تحقيق إحسان عبَّاس ، بيروت ، دار صادر .

Al Mutannabi`s Grammatical and Morphological Choices

Saeed Mohammad Abdulrab Al Awadi

Abstract

This article discusses the grammatical and morphological choices which are stated in Ibn Jinni`s explanation for Al-Mutannabi`s divan, collection of poems, which is called `` Alfasr``, the eldest explanation of Al Mutannabi`s divan. What makes these opinions, that are related to Almutannabi, more authentic is that Ibn Jinni was reciting those poems to him. Therefore, ``Alfasr`` was the most reliable source book since then. Moreover, the researcher discusses some other grammatical and morphological choices in other source books other than ``Alfasr``, in addition to some grammatical and morphological opinion, which are not stated explicitly by Al Mutannabi, but are mentioned by other scholars in some positions where they provoke grammatical, morphological, or semantic problems.

Though Al Mutannabi tends to the Kofan school in most of his choices, he differs from them in some opinions, as in the formation of the comparative and superlative adjective.

This article comprises twenty-six issues ; Eighteen of them are grammatical, and eight are morphological.